وزارة التخطيط والتعاون الدولي
قطاع الدراسات والتوقعات الإقتصادية

المستجدات الإقتصادية والإجتماعية في اليمن 2021

العدد (66) نوفمبر، 2021

دور ريادة الأعمال في التنمية ومتطلبات تعزيزه

واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.. الجهود والتحديات.. التدخلات

الافتتاحية

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم وفي اليمن بشكل خاص فهي تمتاز بكثافتها العالية في استخدام الأيادي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر فيها، وكذلك مقارنة بحجم الأيدي العاملة لدى إجمالي المشاريع، كما أن معدل مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة يفوق كثيراً الأهمية النسبية لرؤوس الأموال المستثمرة فيها، الأمر الذي يؤكد على دورها الأساسي في المجال التنموي بشكل أكبر من المشاريع الكبيرة بعد أن أثبتت قدرتها في معالجة المشكلات الرئيسة.

وانطلاقاً من ذلك ولما للريادة من دور هام وبارز في تطوير أفكار هذه المشاريع وقدراتها بحيث تصبح مشاريع أعمال ناجحة وتأخذ أبعاداً وقدراتٍ بحيث يكون لها الاستمرارية والديمومة والتطور وكذلك نواة لمشاريع كبيرة بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلي، فريادة الأعمال تعبر عن العملية الديناميكية والتي تهدف إلى تكوين ثروة متزايدة وابتكار أشياء ذات قيمة تؤثر على المجتمع، إذ يوفر رائد/ة الأعمال كمية هائلة من السلع والخدمات التي تعمل على نمو الرعاية الاجتماعية من خلال خلق فرص العمل والابتكار وتحسين الاقتصاد، لذلك عادة ما يكون رائد/ة الأعمال شخصاً عملياً ومتحمساً للغاية ومستعداً لتحقيق الأهداف، حتى يساعد في تقدم المجتمع وازدهاره، ويسهم في ظهور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فإن نمو أو إنشاء المشاريع هو المساهمة الرئيسة لريادة الأعمال في الاقتصاد.

ولذا، فإن هذا العدد يسلط الضوء على مفهوم وأهمية ريادة الأعمال في التنمية، ومن ثم يشخص واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تعتريها مروراً باستعراض الآثار السلبية التي ترتبت عن الصراع والحرب من جهة وجائحة كورونا من جهة أخرى، وصولاً إلى إبراز أهم المتطلبات والتدخلات المعززة للدور التنموي لهذه المنشآت بكافة الأبعاد: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية والبشرية.

في هذا الإصدار

أولاً: مفهوم وأهمية ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن
ثانياً: واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة
ثالثاً: تداعيات الحرب والصراع وجائحة كورونا
رابعاً: المتطلبات الأساسية للنهوض بريادة الأعمال
خامساً: جهود دعم المنشآت الصغيرة والأصغر
سادساً: التحديات والمعوقات
سابعاً: السياسات والتدخلات ذات الأولوية

أهم الحقائق والمؤشرات*

العامة

- 34% من المشاريع الصغيرة في اليمن تتم ريادتها من النساء
- 187 مرتبة اليمن من بين 190 دولة في مؤشر بيئة أداء الأعمال لعام 2020
- 6% نسبة البالغين (فوق 15 سنة) ممن لديهم حساب لدى مؤسسة مصرفية أو من خلال مقدم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول في اليمن مقارنة مع 43% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و69% في العالم

الاقتصادية

- 31% حجم مساهمة المنشآت الصغيرة في القيمة المضافة للقطاع الخاص في اليمن لمتوسط الفترة 2013-2019، مقابل 8% للمنشآت المتوسطة و61% للمنشآت الكبيرة خلال نفس الفترة
- 15.6% معدل تراجع القيم المضافة لناتج قطاع المنشآت الصغيرة في عام 2019 مقارنةً بعام 2013
- 1.5%- متوسط معدل النمو السنوي لقطاع المنشآت الصغيرة خلال الفترة من 2013-2019، مقابل (5.4%-) للمنشآت المتوسطة خلال نفس الفترة
- 22.3% مقدار التراجع في القيم المضافة لناتج قطاع المنشآت المتوسطة في عام 2019 مقارنةً بعام 2013
- 64% نسبة تشغيل العمالة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القوى العمالة في القطاع الخاص في المتوسط خلال الفترة 2013-2019 مقابل 36% من القوى العاملة في قطاع المشاريع الكبيرة خلال نفس الفترة

الأضرار

- 5% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لحقها الدمار بشكل كلي
- 40% من المشاريع المتوسطة والصغيرة تكبدت خسائر بشرية مباشرة
- 35% نسبة المنشآت المتوسطة التي أغلقت بسبب الحرب والصراع مقارنة بنحو 17% من المنشآت الكبيرة و27% للمنشآت الصغيرة
- 30% من المشاريع المتعلقة بصيد الأسماك والماشية و29% من مشاريع الصناعات الغذائية تأثرت سلبياً نتيجة جائحة كورونا
- 60% من العاملين والموظفين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة جرى تسريحهم بسبب أضرار الحرب والصراع التي لحقت بتلك المنشآت في محافظة صنعاء

التمويل

- 34,171 مليون ريال يمني عبارة عن رصيد محفظة القروض القائمة الخاصة بمؤسسات وبرامج التمويل الأصغر في اليمن حتى فبراير 2021
- 480,454 ريال يمني متوسط قيمة القرض الممنوح للمشروع الواحد من مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر في اليمن عام 2021
- 164 عدد فروع مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر
- 89,733 عدد المقترضين النشطين للمشاريع الصغيرة في اليمن

* جميع هذه الحقائق واردة في ثنايا هذا العدد

أولاً مفهوم وأهمية ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن

1) مفهوم ريادة الأعمال

إن ريادة الأعمال ظاهرة متشعبة متعددة الوجوه وفق تقرير الأمم المتحدة لعام 2018، لذلك تختلف الصياغات المفاهيمية لريادة الأعمال وتُدرج تعاريف مجمّعة في ثلاث فئات هي: السلوكية والوظيفية والتركيبية. وبالتالي فإن التعاريف السلوكية لريادة الأعمال تعرف رائد/ة الأعمال باعتباره منسق/ة الإنتاج الذي يتحقق بالابتكار، بينما التعاريف الوظيفية تعرف مفهوم ريادة الأعمال باعتباره نتيجة اختيار يجريه الفرد بين العمل بأجر أو العمل لحساب الذات، أما التعاريف التركيبية لريادة الأعمال فتشير إلى أن نشاط ريادة الأعمال "يتألف من خلق فرص إيجابية والاعتراف بها واستغلالها داخل شركات قائمة (أو بإنشاء شركات جديدة) على نحو ينطوي على الابتكار - أو بتقديم تراكيب جديدة".[1] وفي هذا السياق تعرف العديد من الدراسات ريادة الأعمال على أنها "الأفكار الجديدة أو الطرق التي تمكن من إنشاء شركة أو تطوير شركة قائمة عن طريق مزج المخاطرة مع الابتكار والإبداع والرقي بها نحو القمة".[2]

ومن أهم مقاييس ريادة الأعمال الآتي:[3]

1. نسبة العمل لحساب الذات في إجمالي العمالة.
2. الأنشطة المبتكرة لريادة الأعمال، والمعرفة بأنها نسبة السكان البالغين والعاكفين على عمليات بدء النشاط أو الذين يملكون و/أو يديرون نشاط أعمال جديدة.
3. كثافة أنشطة الأعمال الجديدة، والمعرفة بأنها التسجيلات الجديدة للشركات ذات المسئولية المحدودة مقارنة بكل 1000 من الأشخاص في سن العمل (15-64 عاماً).

والمؤشرات السابقة هي دالات تقريبية لقياس مدى انتشار ريادة الأعمال في المجتمع.

شكل رقم (1): ريادة الأعمال استثمار اجتماعي للعنصر البشري في الأبعاد: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

المصدر: بالاستناد إلى الأمم المتحدة 2018، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأنكتاد، تقرير الدول الأقل نمواً 2018 " ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي بعيدا عن واقع سير الأعمال كالمعتاد.
-المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 40 جامعة طنطا، مصر 2021، دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى الواقع المصري)، سمر الأمير غازي عبد الحميد؛ فاروق فتحي السيد الجزار. https://caf.journals.ekb.eg/article_154771.html
- ENTREPRENEURSHIP ECOSYSTEM, http://www.techstartupschool.com/news/entrepreneurship-ecosystem-and-its-elements.html

ونظراً لشحة البيانات الدقيقة والمنتظمة حول ريادة الأعمال في البلدان الأقل نمواً، يصبح رصد حالة ريادة الأعمال من الصعوبة بمكان، وتزيد المشكلة صعوبة جراء الطبيعة غير المتسقة لأشكال أنشطة ريادة الأعمال المختلفة، والتي تتركز أكثر في المنشآت الصغيرة وأنشطة الأعمال غير الرسمية والأنشطة الريفية الموسمية غير الزراعية. إن الأشكال المختلفة للعاملين لحساب الذات، بما يشمل: أرباب الأعمال والمشتغلين لحسابهم الخاص والعاملين داخل الأسرة، منتشرة وبشكل بارز في المناطق الريفية وفي القطاع غير الرسمي الحضري، كما يتسم معدل ممارسة العمل لحساب الذات في أقل البلدان نمواً بارتفاع بلغ نسبة 70% من إجمالي العمالة، مقارنة بنسبة 50% في البلدان النامية الأخرى، ويؤديه عدد تقديري بلغ 268 مليوناً من العاملين لحساب الذات عام 2017.

ومن الشكل رقم (1) يتضح السيطرة الكبيرة للمشتغلين المستقلين لحسابهم الخاص في اليمن كما هو الحال في معظم دول المقارنة. بينما ترتفع نسبياً فئة أرباب العمل في اليمن وإرتيريا ومدغشقر وميانمار والكنغو وموزمبيق مقارنة بالدول الأخرى في هذه الفئة.

[1] الأمم المتحدة 2018، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الانكتاد، تقرير الدول الأقل نمواً 2018 "ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي بعيدا عن واقع سير الأعمال كالمعتاد". ص 9-10.

[2] المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 40 جامعة طنطا، مصر 2021، دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى الواقع المصري)، سمر الأمير غازي عبد الحميد؛ فاروق فتحي السيد الجزار. https://caf.journals.ekb.eg/article_154771.html

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الانكتاد، تقرير الدول الأقل نمواً 2018.

شكل رقم: (2) العمل لحساب الذات حسب حالة التوظيف، ونسبة من إجمالي العمالة في اليمن وأقل البلدان نمواً ، 2017 (%)

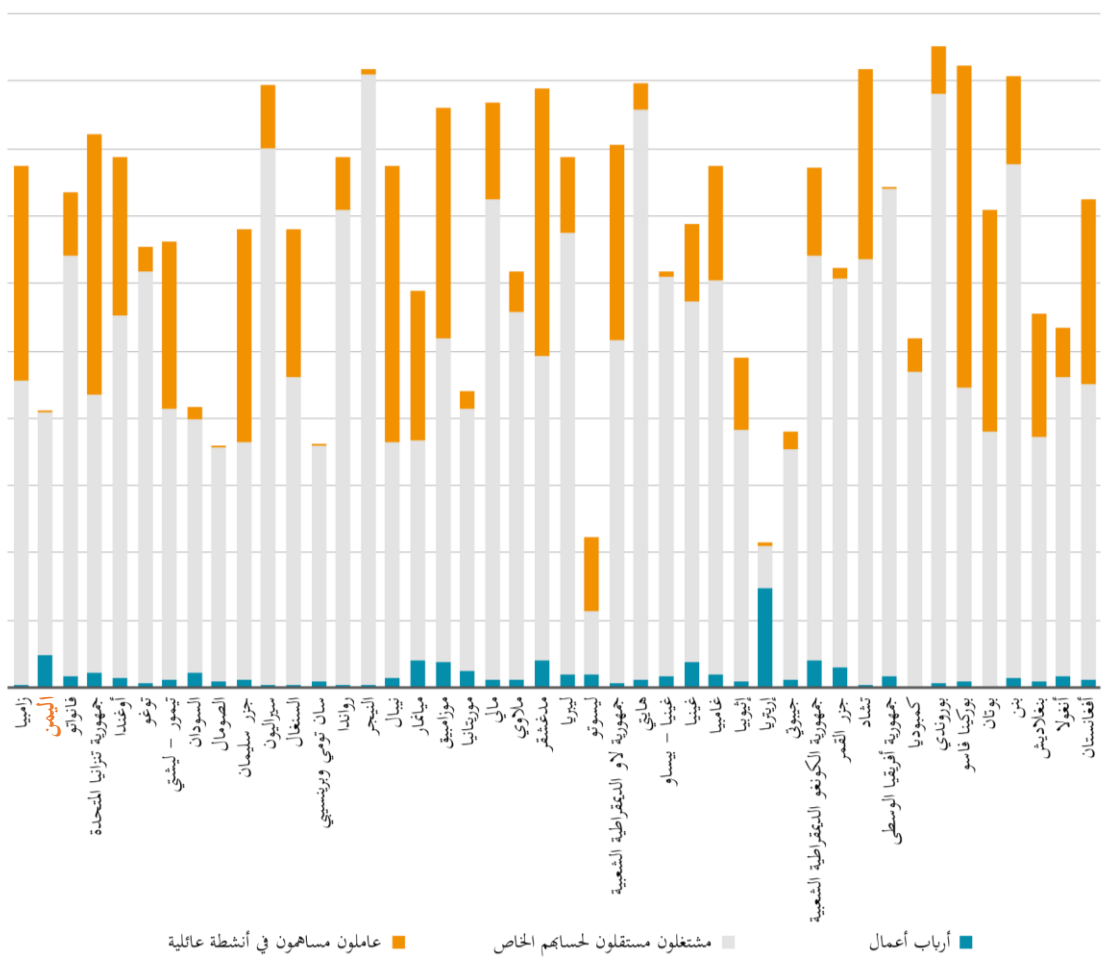

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأنكتاد، تقرير الدول الأقل نمواً 2018 " ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي بعيدا عن واقع سير الأعمال كالمعتاد". ص30.

والوضع العام لريادة الأعمال في أقل البلدان نمواً، على وجه العموم، يعد مختلطاً حيث ينخرط حوالي نصف إلى ثلثي القوى العاملة في أقل البلدان نمواً في أنشطة ظاهرية لريادة الأعمال اعتماداً على المؤشر المستخدم، على نحو يوحي بوجود احتمالات كبيرة في مجال ريادة الأعمال، غير أن المساهمة إلى التحول الهيكلي محدودة بشكل كبير؛ لأن حصة غير متناسبة من هذه الأنشطة تنحصر في أنشطة أعمال صغيرة النطاق وتكون في الغالب أنشطة غير رسمية. ويزداد هذا الضعف بروزاً بانخفاض مستوى توليد الوظائف المتوقع من جانب رواد الأعمال أنفسهم. ويحتاج التحول الهيكلي في البلدان الأقل نمواً إلى تدعيم الوضع العام لريادة الأعمال عن طريق توليد الوظائف في مؤسسات تتسم بقدر أكبر من الإنتاجية والابتكار حتى يتسنى توفير فرص متزايدة للعاملين.

2) أهمية ريادة الأعمال

تأتي أهمية ريادة الأعمال من خلال تمتعها بالقدرة على تحسين مستويات المعيشة وتكتسب ريادة الأعمال أهمية رئيسة في القدرة على خلق فرص العمل والابتكار وتحسين الاقتصاد. كما تعتمد ريادة الأعمال على استخدام الموارد غير المستغلة والعمالة ورأس المال بشكل أكثر كفاءة حيث يتحمل رواد الأعمال المخاطر أملاً في جني الأرباح، أو في حالة ريادة الأعمال الاجتماعية لحل مشكلة تواجه المجتمعات. لذا فإن أهمية رواد الأعمال ودور ريادة الأعمال يتجاوزان عالم الأعمال. وتلعب ريادة الأعمال دورًا مهمًا في تغيير المجتمع وتحسين الرفاهية من خلال العديد من القضايا والمجالات التي يتجه إليها رواد الأعمال بالاهتمام، والمتمثلة أهمها:

1. ريادة الأعمال تسرع النمو الاقتصادي: من خلال إنشاء منتجات وخدمات جديدة، فإنها تحفز على فرص عمل جديدة، مما يؤدي في النهاية إلى تسريع التنمية الاقتصادية. لذا ينبغي اعتبار السياسة العامة التي تشجع وتدعم ريادة الأعمال مهمة للنمو الاقتصادي. تخلق ريادة الأعمال قدرًا هائلاً من الوظائف والفرص الجديدة للمبتدئين والتي تعد مهمة للغاية لتحويل أصحاب الوظائف غير المهرة إلى أصحاب المهارات. كما تقوم بإعداد وتوفير العمال ذوي الخبرة للصناعات الكبيرة. تعتمد الزيادة في إجمالي العمالة في بلد ما إلى حد كبير على صعود روح المبادرة. لذا فإن دور ريادة الأعمال في خلق فرص عمل جديدة هائلة. ويطور رواد الأعمال أسواقاً جديدة من خلال إدخال منتجات وخدمات وتكنولوجيا جديدة ومحسنة. وبالتالي، فهي تساعد في تكوين ثروة جديدة وإضافة المزيد إلى الدخل القومي.

2. ريادة الأعمال تعزز الابتكار الاجتماعي: يعمل الابتكار وريادة الأعمال بشكل خاص على سدّ الفجوة بين نُدرة المنتجات والطلب عليها، ويُساعد على خلق تأثير إيجابي على الناس وتحقيق نتائج مُثمرة حيث يغير رواد الأعمال أو يكسرون تقاليد أو ثقافات المجتمع ويقللون من الاعتماد على الأساليب والأنظمة والتقنيات المتقادمة. في الأساس، رواد الأعمال هم رواد جلب تقنيات وأنظمة جديدة تؤدي في النهاية إلى إحداث تغييرات في المجتمع. ترتبط هذه التغييرات بتحسين نمط الحياة، والتماسك الاجتماعي، والتفكير السخي، والروح المعنوية الأفضل، والاختيار الاقتصادي الأمثل. وفي جوانب الابتكار الاجتماعي لريادة الأعمال. على

سبيل المثال، تسريع رواد الأعمال الاجتماعيين لحل أكثر التحديات إلحاحًا التي تواجه الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم. مواءمة تحديات اليوم مع حلول الغد[4] التي تعزز الابتكار لكل طفل، كون أطفال اليوم هم رجال الغد. مما يسهم في تحقيق التنمية المجتمعية من خلال تنويع القاعدة العُمّالية في المجتمع بين العديد من الشركات الريادية الصغيرة ستسمح بتضاؤل الأحياء الفقيرة وزيادة الإنفاق على التعليم والترفيه والأنشطة الأخرى، وبالتالي مستوى المعيشة في المجتمع أفضل.

شكل رقم (3): أهم 5 أفكار مفيدة حول أهمية ريادة الأعمال

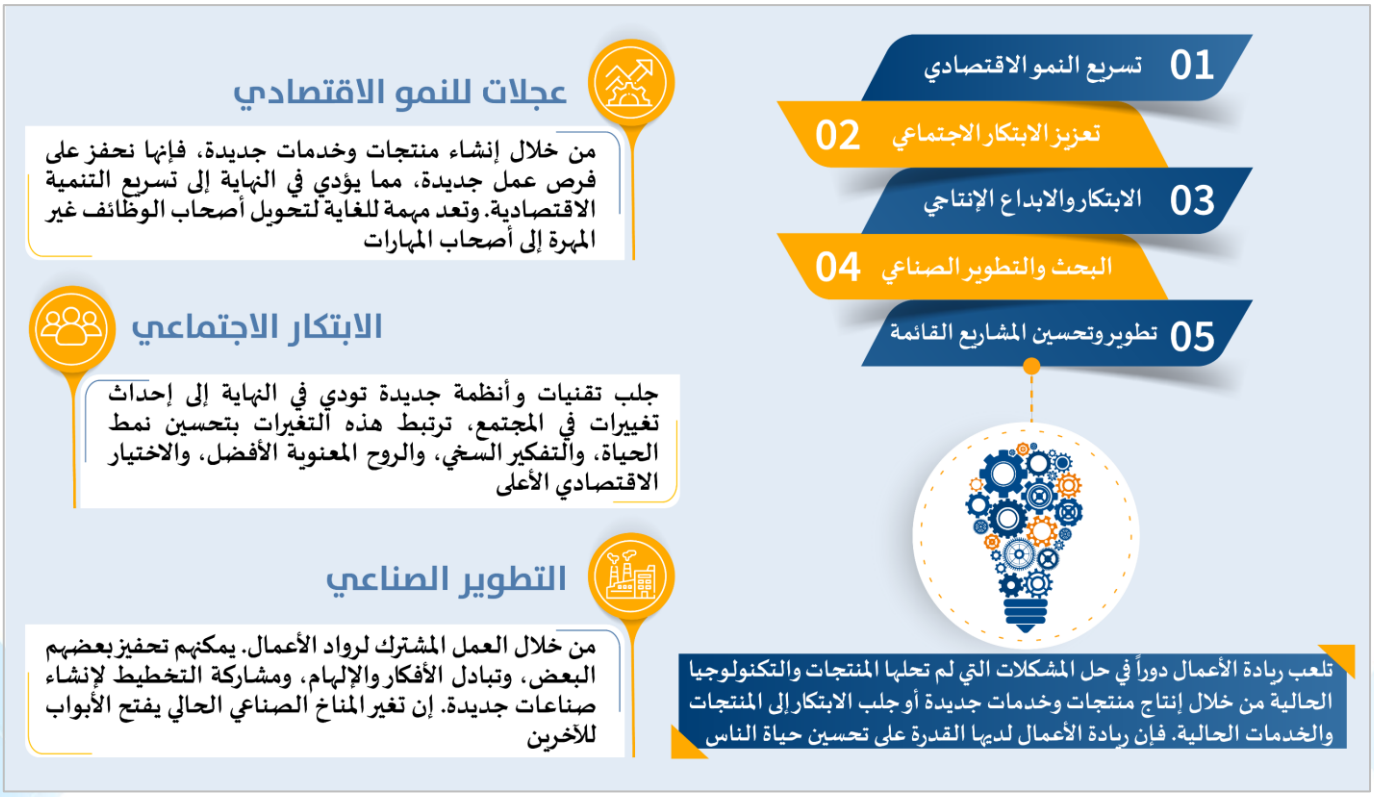

المصدر: Duke Sanford, Top 5 Takeaways On The Importance of Entrepreneurship, MARCH 30, 2020.
https://dcid.sanford.duke.edu/importance-of-entrepreneurship/

3. تعزيز الابتكار والابداع الإنتاجي: إنّ ريادة الأعمال تُغذّي: الابتكار، والبحث، والتطوير الذي يوفّر مشاريع جديدة، وبضائع ذات جودة، وخدمات مهمّة، ممّا يزيد من إجمالي الناتج المحلي وتحسين مستوى المعيشة للفرد. ومن من خلال الممارسات الصحيحة للبحث والتطوير يجلب رواد الأعمال ابتكارات جديدة تفتح الباب أمام مشاريع وأسواق ومنتجات وتكنولوجيا جديدة. يلعب رواد الأعمال دورًا في حل المشكلات التي لم تحلها المنتجات والتكنولوجيا الحالية بعد. لذلك من خلال إنتاج منتجات وخدمات جديدة أو جلب الابتكار إلى المنتجات والخدمات الحالية، فإن ريادة الأعمال لديها القدرة على تحسين حياة الناس. وهذا يسهم في اكتشاف مصادر جديدة للمواد تتمتع بميزة تنافسية من حيث النقل والتكلفة والجودة.

4. يشجع البحث والتطوير الصناعي: إلى جانب إنتاج أفكار تجارية جديدة والتفكير الاستراتيجي، يشجع رواد الأعمال أيضًا البحث والتطوير. إنهم يزرعون أفكارهم ويشكلونها في شكل جديد، ويحولونها إلى مسعى تجاري ناجح. فرواد الأعمال هم المنظمون والمحددون لمعظم عناصر الإنتاج، مثل: الأرض والعمال ورأس المال. فهم يمزجون عناصر الإنتاج هذه لخلق بضائع وخدمات جديدة ، وبالتالي يتم تسريع الابتكار والصناعة من خلال العمل المشترك لرواد الأعمال. يمكنهم تحفيز بعضهم البعض، وتبادل الأفكار والإلهام، ومشاركة التخطيط لإنشاء صناعات جديدة. إن تغير المناخ الصناعي الحالي يفتح الأبواب للآخرين في نفس الوقت. لذلك، نرى أن أهمية ريادة الأعمال في الاقتصاد متعددة الوظائف.

5. تطوير وتحسين المشاريع القائمة: غالبًا ما نفكر في رواد الأعمال على أنهم يبتكرون منتجات وأفكارًا جديدة تمامًا، لكنهم يؤثرون أيضًا على الأعمال التجارية الحالية. نظرًا لأن رواد الأعمال يفكرون بشكل مختلف، فيمكنهم ابتكار طرق مبتكرة لتوسيع المشاريع القائمة وتطويرها. على سبيل المثال، تحديث عمليات الإنتاج، وتنفيذ التكنولوجيا الجديدة في عمليات التوزيع والتسويق الشاملة، ومساعدة الشركات القائمة على استخدام الموارد الحالية بطرق أكثر كفاءة.

باختصار، يمكن أن يكون لدعم ريادة الأعمال وتعزيزها تأثير إيجابي على اقتصاد الدولة وحتى الشركات القائمة، كما أن ريادة الأعمال الاجتماعية تزيد من احتمالية إيجاد حلول ابتكارية للتحديات الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

3) دور ريادة الأعمال في التنمية المستدامة

يعود التركيز على ريادة الأعمال إلى الرؤية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تطوير القدرات الإنتاجية وتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد. ويُعدّ الابتكار كنشاط ريادي، عنصراً أساسياً في تحقيق التحول الهيكلي الذي يستتبع تحويل عوامل الإنتاج من أنشطة اقتصادية تقليدية إلى أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة وإنتاجية مرتفعة. ومن هنا، أصبحت ريادة الأعمال شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.[5]

[4] Duke-UNICEF Innovation Accelerator INNOVATING FOR EVERY CHILD , https://dukeunicef.org/

[5] الانكتاد، تقرير أقل البلدان نمواً 2018، ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي: بعيداً عن واقع سير الأعمال كالمعتاد، ص36.

لذا فإنه وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يتم الاعتراف بدور ريادة الأعمال في تحسين نوعية الحياة للناس العاديين، بما في ذلك الفئات المحرومة، لأنها تساهم في بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار.

فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة قيد المراجعة في عام 2019، فترتبط ريادة الأعمال بأهداف التنمية المستدامة 9 و8 ؛ حيث إن الغاية 4 للهدف 9 تسعى إلى زيادة عدد الشباب والبالغين الذين لديهم المهارات ذات الصلة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية للتوظيف والوظائف اللائقة وريادة الأعمال. في الوقت نفسه، تنص الغاية 3 للهدف 8 على تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية وخلق فرص العمل اللائقة وريادة الأعمال والإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونموها من خلال الوصول إلى الخدمات المالية.

وفي معظم البلدان، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيس للتوظيف والميسرين المهمين لتوليد الدخل، والقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة بالنسبة لغالبية السكان، بما في ذلك الفئات المحرومة. تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أفضل الأدوات لمواجهة التحدي المتمثل في خلق 600 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030، ولا سيما للشباب حيث توفر ما بين 60% إلى 70% من العمالة الرسمية في البلدان النامية و80% في إفريقيا جنوب الصحراء. علاوة على ذلك، ينشئ رواد الأعمال منتجات ونماذج أعمال جديدة ويوفرون فرص عمل كريمة.[6] ويوضح الجدول (1) أهم مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يتوفر لها بيانات.

جدول رقم (1): الهدف رقم (8)،(9) التنمية المستدامة المرتبطة بريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد				
8-2 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع؛ والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمل.				
المؤشر	سنة البيانات لليمن	اليمن	متوسط الدول العربية	متوسط العالم
8-2-1 معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل	2017	-17.7%	-0.51 %	3.36%
الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية				
9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة الحجم وسائر المشاريع ولاسيما في البلدان النامية على الخدمات المالية؛ الائتمان الميسور التكلفة وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.				
المؤشر	سنة البيانات لليمن	اليمن	متوسط الدول العربية	متوسط العالم
9.3.1 نسبة القيمة المضافة للصناعات الصغيرة الحجم إلى مجموع القيمة المضافة للصناعة[7]	2019	15.4%	-	-
المؤشر	سنة البيانات لليمن	اليمن	متوسط الدول العربية	متوسط العالم
9-3-2 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان	2013	3.38%	15.89%	26.16%

المصدر: نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، أهداف التنمية المستدامة، العدد 54، ص8، نوفمبر – 2020م

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان في الجمهورية اليمنية في عام 2013م قد وصلت إلى 3.38%، بينما على الصعيد العربي وصلت إلى 15.89%، وعلى الصعيد العالمي وصلت إلى 26.16%، مما يوحي إلى أن قطاع المشروعات الصغيرة في اليمن يحتاج إلى تفعيل واهتمام كبير حيث تعرض قطاع المشروعات الصغيرة والأصغر خلال فترة الحرب إلى انتكاسة كبيرة، ودون الاهتمام البالغ به فإن نتائج ذلك انهيار معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل فلقد وصل إلى -17.7% في اليمن عام 2017م، كما أن مستقبل المشروعات الريادية والكبيرة والمتوسطة أمام إشكاليات جمة لوجود ترابطات أمامية وخلفية بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة، فكل يؤثر بالآخر ويتأثر.

كما يعتبر التمويل الأصغر و الصغير عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة وأداة من أدوات التخفيف من الفقر والحد من البطالة وإيجاد فرص العمل و تلبية احتياجات الفقراء من الخدمات المالية المتنوعة، لذلك يجب أن تهتم الحكومة اليمنية اهتماما بالفقراء والمحتاجين وذوي الدخل المحدود ورعايتهم، وتحسين أحوالهم المعيشية والاجتماعية والارتقاء بحياتهم إلى مستوى أفضل، وتوفير فرص عمل للشباب والقادرين من خلال توسع برامج الإقراض الأصغر والهادف إلى تنمية المشروعات الرائدة وتحفيز بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية، بل والذهاب إلى أبعد من ذلك، فلم يعد كبار المستثمرين فقط هم الذين بحاجة إلى التمويل، بل أيضا الفقراء والعاملين، فضمانات تمويل المشروعات والتي تشترطها البنوك التجارية والإسلامية والمتخصصة هي المعلومة المتوفرة في المجتمع، وقد أصبحت قيداً أمام العاطلين والفقراء والذين هم بحاجة إلى إطلاق مشروعاتهم وإخراج مواهبهم وأفكارهم، إلا أنه يصعب عليهم الإيفاء بتلك الشروط، مما جعل مستقبلهم في خطر كبير ومستقبل أبنائهم (الجيل القادم) يسوده الضياع تباعاً، وتوضح الغاية 3 في الهدف 9 أهمية توفر قرض أو خط ائتماني للصناعات صغيرة الحجم، ففي اليمن تشكل الصناعات الصغيرة التي تمتلك خطاً ائتمانياً 3.4% مقارنةً مع 15.9% للمتوسط الدول العربية و26.2% للمتوسط العالمي.

[6] International Council for Small Business, Role of MSMEs and Entrepreneurship in Achieving the SDGs. Monday, September 9, 2019. https://icsb.org/msmes-entrepreneurship-sdgs/

[7] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2019 فصل الصناعة والطاقة.

ثانياً واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يلعب قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في زيادة القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي وتنويع الهيكل الاقتصادي والإنتاجي للدولة، وتحريك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشكل مصدراً رئيساً لخلق فرص العمل في دول العالم بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص حيث تقدر المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العالم بنحو 90% من القطاع الخاص وتساهم على الأقل بنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي[8] وتوفر ما بين 75% - 85% من فرص العمل، كما تتميز بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، مما يعطي العمالة فرصة للتدريب أثناء العمل ورفع قدراتها ومهاراتها.[9]

1) القيمة المضافة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

وتكتسب منشآت المشاريع الصغيرة أهمية كبيرة في اقتصاديات العالم بتشكيلها نسبة كبيرة من عدد المشاريع العاملة والمؤثرة في اقتصاديات الدول، فهي تعتبر القاعدة الرئيسة لنشاط المنشآت الكبيرة والمتوسطة من خلال العلاقة التبادلية، واعتبارها المحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي وذلك من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل وتوليد الدخل لشريحة واسعة من الأفراد في المجتمع.

لا يزال تعريف المنشآت الصغيرة في اليمن غير محدد حيث إن كل قطاع له خصوصيته وتعريفه الخاص ومدى ملائمة التعريف له، ولكنها قد تستند إلى معايير كمية، ويعتمد تعريف وزارة الصناعة والتجارة إلى قرار وزير الصناعة والتجارة رقم 136 لسنة 2009 بشأن تعريف المنشآت الصناعية والذي استند إلى معياري القوى العاملة ورأس المال، كما هو موضح في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2): تعريف المنشآت الصناعية وفقا لقرار وزارة الصناعة والتجارة عام 2009

المنشأة	عدد العمال	رأس المال
منشآت صناعية صغيرة جدا	3 عمال فأقل	أقل من مليون ريال يمني
منشآت صناعية صغيرة	4-9 عامل	من مليون إلى أقل من 20 مليون ريال
منشآت صناعية متوسطة	10-50 عامل	من 20 مليون، وأقل من مليا ر ريال
منشآت صناعية كبيرة	أكثر من 50 عامل	مليار ريال فأكثر

المصدر: قرار وزير الصناعة والتجارة رقم 136 لسنة 2009.

أما الاستراتيجية الوطنية لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن التي أعدها الصندوق الاجتماعي للتنمية في 2004 وأقرها مجلس الوزراء بالقرار رقم 38 في يناير 2005 فقد عرفت المنشآت الصغيرة بأنها أي نشاط مدر للدخل في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمات وتستخدم 50 عاملا أو أقل ، أما المنشأة الأصغر فهي التي تستخدم 1-4 عامل. في حين الاستراتيجية الوطنية للمنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر لعام 2011 لم تقدم تعريفاً للمنشآت، ويعرف صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة، بأنها تلك التي لا يتجاوز حجم الاستثمار فيها ما يعادل 200 ألف دولار أمريكي شاملة تكلفة الأرض والمباني ويعمل فيها 20 عاملاً فأقل. وبالتالي يتضح أنه لا يوجد تعريف محدد للمنشآت الصغيرة في اليمن.[10]

شكل رقم (4): متوسط نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الخاص الفترة 2013-2019

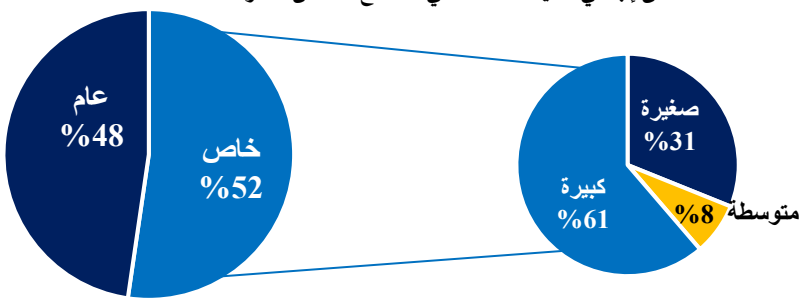

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، فصل الصناعة، كتاب الإحصاء السنوي 2013-2019.

يبين الشكل (4) حجم مساهمة المنشآت المتوسطة والصغيرة في القيمة المضافة للقطاع الخاص في اليمن حيث تشكل المنشآت الصغيرة 31% لمتوسط الفترة 2013-2019، بينما تشكل المنشآت المتوسطة 8% خلال الفترة نفسها وبالتالي فقد شكلت المنشآت الصغيرة والمتوسطة 39%. بينما تأخذ المنشآت الكبيرة الحصة الأكبر من القيمة المضافة للقطاع الخاص أي بما يعادل نحو 61%، ويعود السبب في انخفاض القيم المضافة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن إلى ضعف القدرة الإنتاجية وتدني مهارة العاملين لديها، ومحدودية قدرتها على الإنتاج والتصدير.

ومن خلال الشكل (5) يلاحظ انخفاض القيمة المضافة للمنشآت الصغيرة من 201.9 مليار ريال عام 2013 إلى 170.5 مليار ريال عام 2019 بنسبة تراجع بلغت (-15.6%)، وكذلك انخفاض القيمة المضافة للمنشآت المتوسطة من 48.6 مليار ريال عام 2013 إلى 38.3 مليار ريال عام 2019 بنسبة تراجع بلغت (-21.2%)، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاع المنشآت الصغيرة نحو (-1.5%) خلال الفترة من 2013-2019، أما قطاع المنشآت المتوسطة فقد كانت نسبة التراجع فيها أكبر حيث بلغت نسبة متوسط النمو السنوي لها نحو (-5.4%) خلال نفس الفترة، ويعود السبب في ذلك إلى تضرر قطاع الخدمات بسبب الحرب بشكل أكبر من بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى والذي تشكل المشاريع المتوسطة النسبة الأكبر منه.

[8] منظمة العمل الدولية، قوة المشاريع الصغيرة: تحرير إمكانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، https://www.ilo.org/beirut/countries/yemen/WCMS_561721/lang--ar/index.htm

[9] دراسة- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، د إخلاص الأمين- د محمد العزاني، جمعية البنوك اليمنية - صنعاء بتاريخ: 20/09/2020.

[10] نوال قاسم بدحي، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مجلة جامعة البيضاء – المجلد (2) – العدد (2) أغسطس 2020م (عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الأول لجامعة البيضاء).

شكل رقم (5): تطور القيمة المضافة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعدل نموها خلال الفترة 2013-2019 ؛ (المبالغ بالمليون ريال)

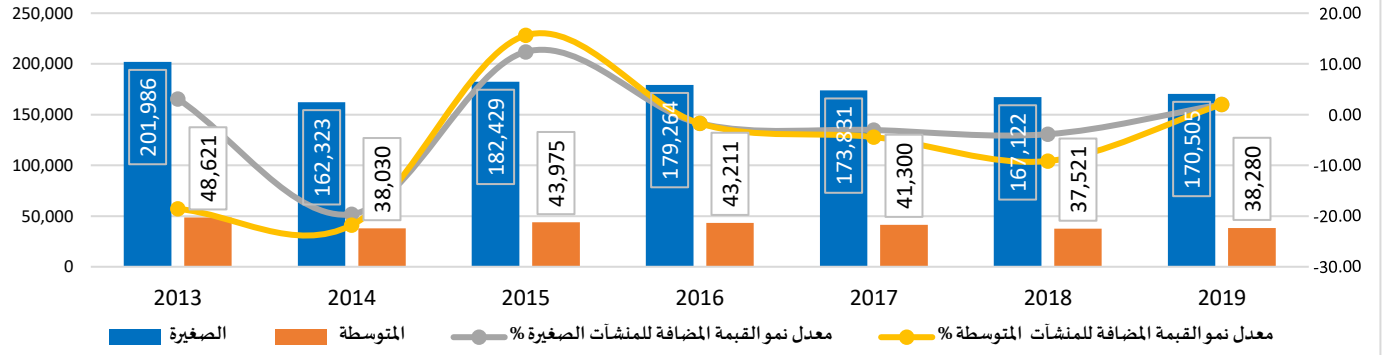

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، فصل الصناعة، كتاب الإحصاء السنوي 2013-2019..

2) عدد وكثافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن والوطن العربي

لا زال عدد وكثافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن والوطن العربي متواضعاً مقارنةً مع بعض دول العالم الأخرى مثل الهند والصين، وعلى المستوى العربي تحتل كل من مصر والسعودية وفلسطين والأردن والبحرين صدارة الدول العربية من حيث كثافة المنشآت، بينما تمثل كل من مصر والمغرب والسعودية والجزائر واليمن مركز الصدارة في الدول العربية من حيث عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الشكلين (6و7).

شكل رقم (6): عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (ألف منشأة)

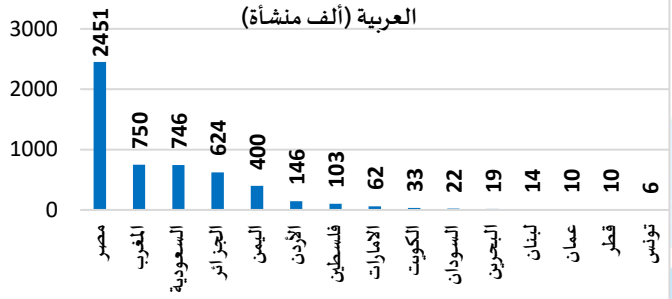

شكل رقم (7): كثافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (العدد لكل ألف نسمة)

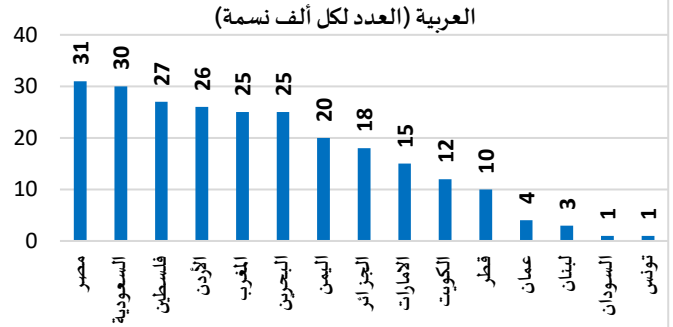

المصدر: قاعدة بيانات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، 2012.

أما من حيث التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن فيلاحظ من الشكل (8) ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي التجارة والخدمات حيث تتركز معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تجارة الجملة والتجزئة، وتشكل ما نسبته 63% يليها قطاع الخدمات بنحو 21%، أما قطاع الصناعات التحويلية والزراعة والقطاعات الأخرى فتشكل نسبة لا تتعدى 10% لصناعات التحويلية و6% للقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى[11].

شكل رقم (8):التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن (%)

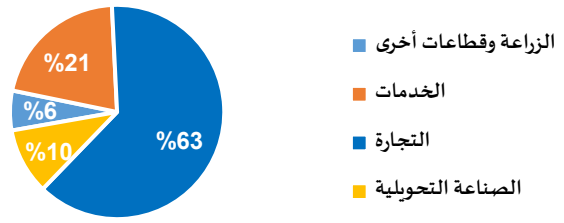

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، فصل الصناعة، كتاب الإحصاء السنوي 2013-2019.

3) مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التوظيف والعمالة

يعتبر القطاع الخاص في اليمن الأكثر استيعاباً للعمالة حيث يوظف ما نسبته 92% من إجمالي العمالة في المتوسط خلال الفترة من 2013-2019 مقارنةً بنحو 8% للقطاع العام خلال نفس الفترة، وفي القطاع الخاص تحتل المشاريع الصغيرة المرتبة الأولى من حيث قدرتها على تشغيل القوى العاملة ومساهمتها في الحد من البطالة في اليمن، حيث تشغل ما نسبته 45% من إجمالي القوى العمالة في القطاع الخاص في المتوسط خلال الفترة 2013-2019 تليها في الأهمية المنشآت الكبيرة بنحو 36% من القوى العاملة خلال نفس الفترة ويعود

شكل رقم (9): متوسطة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من إجمالي العاملين في القطاع الخاص خلال الفترة 2013-2019

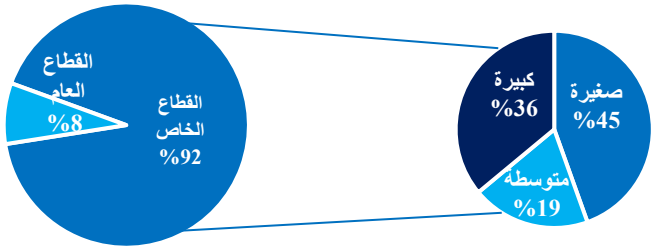

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، فصل الصناعة، مصدر سابق.

[11] قاعدة بيانات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، 2012.

سبب انخفاض عدد العمالة في المنشآت الكبيرة إلى محدودية انتشارها وكذلك توظيفها للعمالة الماهرة المدربة على عكس المنشآت الصغيرة التي تسمح للعمالة غير الماهرة بالعمل أيضاً، أما المنشآت المتوسطة فإن نسبة تشغيلها للعمالة لا يتعدى (19%). وبالتالي فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشغل حوالي ثلثي العمالة في القطاع الخاص حيث تشكل 64% لمتوسط الفترة 2013-2019، كما هو موضح في الشكل (9).

ويغلب على المشاريع الصغيرة والأصغر طابع الاستقلال في العمل حيث إن أغلب المشتغلين في القطاع يعملون لحسابهم الخاص ويشكلون نسبة تصل إلى نحو (86%) بينما المشتغلون لصالح أرباب عمل أو مع مشاريع عائلية لا يتعدى (14%) من إجمالي المشتغلين في قطاع المشاريع الصغيرة والأصغر[12] وعلى العكس من المشاريع المتوسطة فإن أغلب المشتغلين فيها يعملون لصالح أرباب عمل أو في مشاريع عائلية.

ثالثاً تداعيات الحرب والصراع وجائحة كورونا

1) تأثير الحرب والصراع على المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تأثر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن كغيره من القطاعات الحيوية تأثراً ملحوظة من الحرب والصراع، حيث تظهر نتائج دراسة أجرتها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة كانت الأكثر تضرراً من الصراع فقد اغُلقت نحو 35% من المنشآت المتوسطة مقارنة بنحو 17% من المنشآت الكبيرة كما يتضح من الجدول (3).

جدول رقم (3): نسبة المنشآت التي أغلقت نتيجة الحرب في القطاع الخاص عام 2015 حسب الحجم %

نوع المنشأة	المنشآت التي أغلقت
صغيرة جداً	24%
صغير	27%
متوسط	35%
كبير	17%

المصدر: وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، مسح سريع للأعمال: تأثير الأزمة اليمنية على نشاط القطاع الخاص THE YEMEN CRISIS ON rapid Business Survey: IMPACT OF PRIVATE SECTOR ACTIVITY

وحسب المسح الذي أجرته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة بالشراكة مع UNDP عام 2015 بلغت نسبة منشآت الأعمال الخاصة التي أغلقت في محافظة صعدة نحو43% وعدن 38% وحجة نحو 38% وكان أبرز الأسباب والقيود التي أوقفت أعمال تلك المنشآت هي انعدام الأمن وارتفاع خسائر رأس المال نتيجة الحرب وارتفاع الأسعار مع انخفاض الدخل مما نتج عنه خسارة العملاء، وكانت المنشآت التي تنتمي إلى قطاع الخدمات الأكثر عرضة للضرر حيث أغُلقت 35% منها.[13]

جدول رقم (4): نسبة منشآت الأعمال التي أغلقت في أكثر ست محافظات يمنية تضررت بسبب الحرب عام 2015

المحافظة	نسبة المنشآت التي أغلقت	أهم القيود
صعدة	43%	أضرار البنية التحتية في صعدة، خسارة رأس المال، نقص المعدات
عدن	38%	انعدام الأمن، خسارة رأس المال، تصاعد الديون
حجة	38%	ارتفاع الأسعار، وخسارة رأس المال، وخسارة عملاء
صنعاء	21%	انعدام الأمن وفقدان رأس المال وارتفاع الأسعار
أبين	16%	انعدام الأمن، خسارة رأس المال، الديون المتزايدة
تعز	15%	انعدام الأمن، ارتفاع الأسعار، خسارة رأس المال

المصدر: وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، مسح سريع للأعمال: تأثير الأزمة اليمنية على نشاط القطاع الخاص THE YEMEN CRISIS ON rapid Business Survey: IMPACT OF PRIVATE SECTOR ACTIVITY

ونتج عن ذلك تعثر معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مناطق الصراع ونزح الكثير من أصحابها إلى مناطق أخرى مما أدى إلى فقدانهم لمصادر دخلهم الرئيسة وباتوا عاجزين عن سداد التزاماتهم المالية.[14] ومع ذلك لم تتجاوز نسبة تلك المنشآت التي ظلت مغلقة عن 10%، في حين بلغت نسبة المنشآت التي استأنفت أعمالها بصورة جزئية 41%.

وكذلك أظهرت نتائج مسح أجرتها منظمة العمل الدولي في اليمن حول الأضرار التي لحقت بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في صنعاء نتيجة الحرب والصراع (شكل رقم 10) إلى ما يلي:[15]

1- أن نسبة 5% من المشاريع المتوسطة والصغيرة لحقها الدمار بشكل كلي.
2- تعرضت 58% من المشاريع المتوسطة والصغيرة لأضرار جزئية.
3- 40% من المشاريع المتوسطة والصغيرة تكبدت خسائر بشرية مباشرة.
4- انحسار فرص العمل في المشاريع المتوسطة والصغيرة، حيث جرى تسريح 60% من العاملين والموظفين فيها بسبب الأضرار التي لحقت بتلك المنشآت.
5- أصيبت 35% من المشاريع المتوسطة والصغيرة بأضرار وخسائر مادية مباشرة في المباني والبنية التحتية والأجهزة والمعدات والأثاث وعدد من المواد الخام والمنتج النهائي وما إلى ذلك.
6- شملت الأضرار البنية التحتية لنحو 30% من تلك المشاريع، وتكبدت نصف تلك النسبة أضرار كبيرة. وامتدت الأضرار لتصيب الأجهزة والمعدات والمواد الخام وسيارات النقل اللازمة لعمليات المنشأة، فقد خسر 30% على الأقل من هذه المشاريع حوالي 50% من أصولها الثابتة.
7- تكبدت تقريبا كافة المشاريع المتوسطة والصغيرة ما يعادل (97%) خسائر اقتصادية كالخسائر الناجمة عن توقف العمل ودفع مرتبات وأجور العمال أثناء التوقف إلى جانب خسائر إيرادات متوقعة وانخفاض عدد العملاء.
8- بلغت التكلفة الإجمالية التقديرية للأضرار الاقتصادية التي لحقت بهذه المشاريع 37 ألف دولار بالنسبة للمشاريع الصغيرة وأكثر من 99 ألف دولار في المشاريع المتوسطة. وقد بني تقدير التكلفة هذه على أساس ضياع فترة لم تتجاوز ستة أشهر. وتقفز هذه الأرقام إلى الضعف تقريبا لتلك المنشآت التي تكبدت أضراراً كبيرة في الممتلكات (بلغت نسبتها حوالي 10%).

[12] تقرير أقل البلدان نمواً، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2018.
[13] نشرة التمويل الصغير والمتوسط، IMPACT OF THE YEMEN، وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، الصندوق الاجتماعي للتنمية.
[14] جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 وتداعياته المحتملة على قطاع التمويل الأصغر في اليمن 2020.
[15] تقييم أضرار المؤسسات المتوسطة والصغيرة: في اليمن، منظمة العمل الدولي 2018.

الشكل (10) نتائج مسح منظمة العمل الدولي في اليمن حول الاضرار التي لحقت بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في صنعاء نتيجة الحرب والصراع في العام 2018 :(نسبة مئوية إلى إجمالي المنشآت الصغيرة المتوسطة)

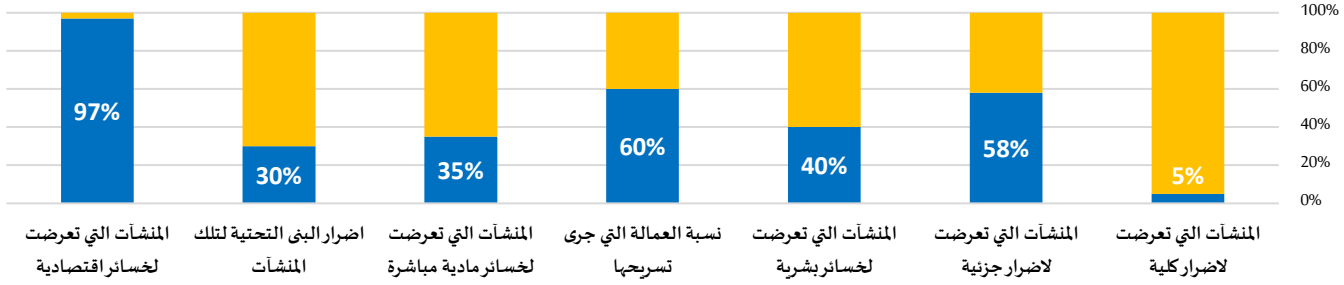

المصدر: تقييم أضرار المؤسسات المتوسطة والصغيرة: في اليمن، منظمة العمل الدولي 2018.

وفي المقابل تأثرت بنوك ومؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر بشكل كبير جراء تلك المتغيرات، حيث فقدت نسبة كبيرة من عملائها وموظفيها وعانت مشاكل متعددة أبرزها النقص الحاد في السيولة والخسائر التشغيلية والرأسمالية، وعدم القدرة على تلبية طلبات التمويل المتزايدة.[16]

2) تأثير جائحة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أن فيروس كوفيد- 19 يشكل تهديدا استثنائيا عالي الخطورة على اليمن نتيجة تدمير البنية التحتية للبلاد بسبب الحرب لمدة سبع سنوات مما أضعف قدرة اليمن على مواجهة الفيروس حيث لم يعد سوى 50% من المراكز الصحية قادرة على تأدية وظيفتها الكاملة. وفي ظل استمرار الحرب وطبيعة الاقتصاد اليمني الذي يتسم حاليا بمحدودية مصادر الدخل المتمثلة بشكل أساسي في تحويلات العاملين، بالإضافة إلى المنح والمساعدات الخارجية بسبب التوقف شبه التام لصادرات النفط والغاز وانعدام الاستثمارات الأجنبية، وتوقف إيرادات السياحة. ومن جهة أخرى اعتماده على الاستيراد بنسبة عالية تمثل حوالي (80% - 90%) في تغطية احتياجاته الأساسية. وقد أثرت جائحة كورونا بشكل سلبي على أداء المشاريع الصغيرة في اليمن؛ حيث انخفض الطلب على الأعمال إلى (20%) ، وتعطلت العديد من قنوات التوزيع بنسبة (20%) فيما انخفضت القوة الشرائية بنسبة (49%) كما هو موضح في الشكل (11).

شكل رقم (11): الآثار السلبية لجائحة كورونا على المشاريع الصغيرة

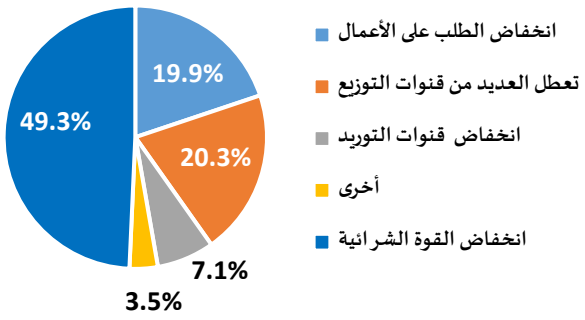

شكل رقم (12): تأثر المشاريع الصغيرة في اليمن بجائحة كورونا

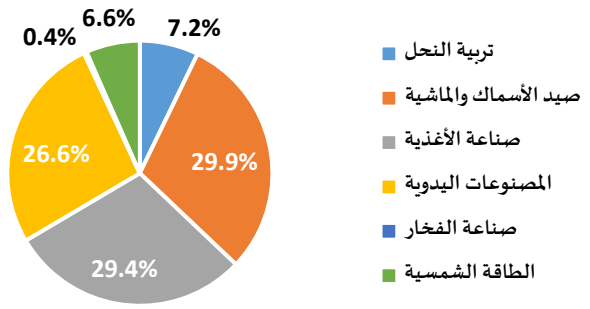

المصدر: https://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/coronavirus.html

وهناك العديد من الآثار التي خلفتها جائحة كورونا على أداء المشاريع الصغيرة في اليمن كما هو موضح في الشكل رقم (12).

وقد أظهرت دراسة للصندوق الاجتماعي للتنمية إلى أن تفشي فيروس كورونا أدى إلى العديد من الآثار السلبية على المنشآت الصغيرة والأصغر من خلال تداعيات الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار كوفيد-19 كإغلاق الأسواق والمراكز التجارية وتوقف منشآت الأعمال عن مزاولة أنشطتها، وبدا تأثير ذلك واضحا على منشآت الأعمال التي تقتضي طبيعتها العمل مع التجمعات كالمعاهد والمدارس، ومقاهي الإنترنت، والحدائق والمتنزهات الخاصة والعامة والنوادي الرياضية والثقافية، وصالات الأفراح ومحلات الكوافير والمنشآت التجارية، كما فقد الكثير من العاملين في هذا القطاع فرصة النمو والتطور واكتساب مهارات وخبرات جديدة في مجال الصناعة في ظل تعذر عقد البرامج التدريبية، وضعف الإمكانات والمهارات اللازمة للعاملين. كما تم الإحجام عن منح التمويلات من مؤسسات التمويل الأصغر لقطاعات واسعة وحيوية.[17]

وقد تأثرت المشاريع الصغيرة والأصغر بالإجراءات الاحترازية غير المسبوقة والمفروضة بسبب جائحة كورونا وخفض ساعات العمل. وانخفضت فرص العمل للعاملين بالأجر اليومي بشكل حاد، وهي مصدر هام للدخل للكثير من العاطلين عن العمل والنازحين داخليا والفقراء المعدمين الذين ليس لديهم حيازات زراعية. وتواجه غالبية الأسر مستويات منخفضة من الدخل منقطعة النظير خلال شهر مارس 2020 وقد يؤدي إلى زيادة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ومستويات الفقر المزمن، والتي تعد بمثابة إنذار مبكر للمجتمع الإنساني حيث إن عبء الدعم يتزايد بمعدل ينذر بالخطر ويلزم باتخاذ تدابير لتخفيف الأزمة.

[16] الصندوق الاجتماعي للتنمية، جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 وتداعياتها المحتملة على قطاع التمويل الأصغر في اليمن، 2020

[17] الصندوق الاجتماعي للتنمية، جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 وتداعياتها المحتملة على قطاع التمويل الأصغر في اليمن، 2020.

ومن العوامل الأخرى، الوضع الحالي لتأثيرات فيروس كورونا على إغلاق المدارس والجامعات والمطاعم والأسواق والمرافق والتي أثرت بدورها على الدخل اليومي والقدرة الشرائية لعدد كبير من الناس وتسبب في ظهور تحديات كبيرة للمنتجين.[18]

المصدر : الصندوق الاجتماعي للتنمية، جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 وتداعياتها المحتملة على قطاع التمويل الأصغر في اليمن، 2020

وعليه، فإن تعزيز وتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر والاستجابة لمواجهة جائحة COVID-19 في اليمن يتطلب العمل على:

1. تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة والأصغر والتي تأثرت بجائحة فيروس كوفيد-19 لدعم الأنشطة الاقتصادية التي تعزز مصادر الدخل وتحسين فرص العمل لبعض الفئات والمساهمة في تدفق السلع والغذاء إلى أسواق الغذاء المحلية بغية تحسين الأمن الغذائي.
2. تعزيز استثمار الموارد المتاحة من أجل إعادة تأهيل وحماية البنية التحتية المجتمعية المتضررة وخدمات سبل العيش بما يؤدي إلى استقرار الإنتاج الاقتصادي والغذائي المحلي، وتحسين توافر فرص العمل والمشاريع المدرة للدخل وإنتاج الغذاء والوصول إليه، وزيادة اعتماد اليمنيين على الذات.
3. دعم استراتيجيات الوصول وتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر التي تضم شريحة أوسع من أصحاب الدخول اليومية لتغطية النفقات اليومية ومتطلبات العيش الكريم.

رابعاً المتطلبات الأساسية للنهوض بريادة الأعمال

إن بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن بحاجة ماسة وملحة إلى مزيد من الجهود لكي تستطيع أن تحقق النقلة النوعية المطلوبة للاقتصاد اليمني والقضاء على مشكلة الفقر، وعلى ذلك فإن هناك العديد من المتطلبات الأساسية للنهوض بريادة الأعمال وهي:

الشمول المالي

يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. إن القدرة على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها. يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام 2020.[19]

يظهر مؤشر الشمول المالي العالمي أن نسبة البالغين (فوق 15 سنة) ممن لديهم حساب لدى مؤسسة مصرفية أو من خلال مقدم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول لا تزال منخفضة في اليمن حيث يمتلك 6% في اليمن مقارنة مع 43% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و69% في العالم كما هو موضح في الشكل (13). مما يشير إلى أهمية العمل على زيادة إتاحة الوصول للخدمات المالية في اليمن من خلال توسيع انتشار المؤسسات المصرفية، وكذلك تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية، وهذا يعزز بدورة إمكانية وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن إلى التمويلات المتاحة.

شكل رقم (13): نسبة البالغين (فوق 15 سنة) ممن لديهم حساب لدى مؤسسة مالية

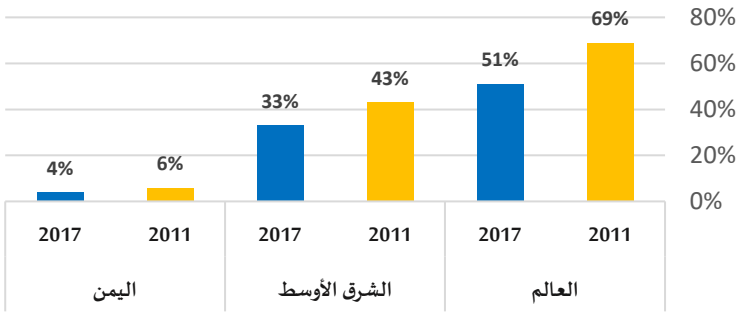

المصدر: World Bank , The Global Findex database 2017.
https://globalfindex.worldbank.org/#data_sec_focus

[18] منظمة الاغذية والزراعة الفاو، نشرة مراقبة السوق يونيو 2020 العدد 59 ص5.

[19] World Bank, Financial Inclusion ,Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1

وينبغي أن تتوفر لرواد المشاريع الصغيرة والأصغر إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- وأن يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

ومن خلال تقرير صندوق النقد الدولي للعام 2019م لدول الشرق الأوسط فقد تبين استفادة العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعملية الشمول المالي في العديد من الجوانب مثل: جانب العمالة والتوظيف والموضح في الشكل رقم (14):

شكل رقم (14): منافع توظيف العمالة من الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 2010 -2025 :(ملايين الأشخاص على رأس العمل)

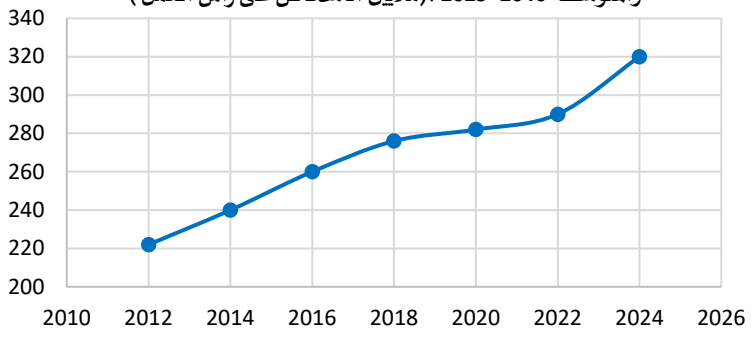

المصدر: صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 2019.

ويتطلب تعزيز الجهود المبذولة تجاه الشمول المالي، في اليمن من خلال العمل على:

- ✓ ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء وفقراء الريف.
- ✓ زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية.
- ✓ التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة.
- ✓ ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومصممة حسب احتياجات المستهلك.
- ✓ وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف.
- ✓ إعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي في اليمن لتحقيق أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي بما في ذلك توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة.

حاضنات الأعمال

إن فكرة الحاضنات ليست وليدة اللحظة، ولكنها فكرة نشأت منذ فترة طويلة من الزمن، ويعود تاريخ حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة إلى حقبة السبعينات وإن كان أقدمها في بتافيا – نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1959، وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجيره من قبل الأفراد الراغبين في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع تقديم النصائح والاستشارات له، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا وبعدها تحولت هذه الفكرة إلى ما يعرف بالحاضنة حيث تخرج مها الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة[20]، لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى عام 1984 حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة SBA بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، وفي هذا الوقت لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط، ثم استمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى حوالي 550 حاضنة نهاية 1990[21]، ووصل عدد الحاضنات إلى 7500 حاضنة في نهاية 2013 بمعدل نمو 33% سنوياً، ترتبط منها بالجامعات 2500 حاضنة[22].

استمد مفهوم حاضنات الأعمال business incubators من الحاضنة التي يوضع بها الأطفال الذين يولدون قبل اكتمال فترة حمل أمهاتهم وهم بحالة ضعيفة لتقويتهم ليستطيعوا التأقلم مع بعض الصعوبات الناشئة عن الظروف المحيطة بهم، حيث تقدم الحاضنة الدعم الإداري والمالي والفني للمشروعات الصغيرة لمساعدتها في التغلب على المشاكل التي يمكن أن تؤدي إلى فشلها كما تعمل على توفير فرصة النمو السريع للمشروعات داخل الحاضنة ليكون أداؤها أقوى عند خروجها وتحسين نسب نجاحها.

جدول رقم (5): مؤشرات محفظة القروض لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر حتى فبراير 2021

نوع منشأة التمويل الأصغر	البرنامج	تاريخ التأسيس	الفروع	عدد العملاء النشطين					مناطق العمليات
				المقترضون				المدخرون	
				العدد النشط للمقترضين	محفظة القروض القائمة (مليون ريال يمني)	متوسط محفظة القروض (ريال يمني)	نساء (%)	العدد النشط للمدخرين	
بنك	بنك الأمل للتمويل الأصغر	2009	16	34,838	3,637	104,397	35%	199,523	العاصمة صنعاء وتعز وإب وذمار والحديدة وعدن وحضرموت وحجة وعبس
	بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	2010	65	8,879	15,618	1,758,982	11%	1,426,891	العاصمة صنعاء وعدن وتعز والحديدة وذمار وإب وحضرموت (المكلا، سيئون)
مؤسسة	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	2003	20	12,305	4,102	333,360	24%	22,511	العاصمة صنعاء وتعز وإب والقاعدة وبريم وحجة ولحج وذمار والحديدة والضالع وباجل ودمت والتربة وشبام كوكبان
	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	2005	5	7,684	520	67,673	61%	4,956	دار سعد والبريقة والتواهي وكريتر وخور مكسر والمنصورة ولحج والضالع

[20] المساجدي، وآخرون، 2020: 135

[21] (الهاجري، عبد الله، 2015: 4)

[22] (عيد اروس وأحمد، 2013: 229).

نوع منشأة التمويل الأصغر	البرنامج	تاريخ التأسيس	الفروع	عدد العملاء النشطين					مناطق العمليات
				المقترضون				المدخرون	
				العدد النشط للمقترضين	محفظة القروض القائمة (مليون ريال يمني)	متوسط محفظة القروض (ريال يمني)	نساء (%)	العدد النشط للمدخرين	
برنامج	برنامج نماء للتمويل الأصغر التنموي	2000	12	7,308	2,424	331,691	22%	130	العاصمة صنعاء وتعز والحديدة وإب
	برنامج الإتحاد للتمويل الأصغر	2003	8	2,998	890	296,865	73%		أبين (زنجبار- احور- خنفر) والمكلا والشحر وعدن
	برنامج التضامن للتمويل الأصغر	2006	22	5,197	3,537	680,585	22%		العاصمة صنعاء وتعز والحديدة وعدن وإب والمكلا وسيئون
	آزال للتمويل الأصغر - صنعاء	2001	8	3,795	2,079	547,826	30%	2,761	العاصمة صنعاء والمحويت وعمران وذمار
	وادي حضرموت	2000	8	6,729	1,364	202,705	30%	5,903	حضرموت (سيئون - تريم - السوم - ساه - القطن -شبام - المكلا - الشحر - الحامي) وشبوة والمهرة
الإجمالي			164	89,733	34,171	480,454	34%	1,662,675	

المصدر: الصندوق الإجتماعي للتنمية فبراير 2021
https://smed.sfd.yemen.org/index.php/en/blog-4/financail- indicator-2

على الرغم من الانتكاسات التي عانت منها صناعة التمويل الأصغر في اليمن نهاية التسعينات من القرن الماضي، فقد شهدت الصناعة نمواً متسارعاً على مدى العشرين عاماً الماضية بفضل الدعم الحكومي المقدم من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية والمنظمات الدولية والجهات المانحة، وحالياً يوجد بنكان للتمويل الأصغر وسبع مؤسسات تمويل أصغر منتشرة تقريباً في كل المدن الرئيسة بالإضافة إلى عدة مناطق في الريف اليمني يستفيد منها أكثر من 89,733 مقترض نشط، تشكل النساء أكثر من 34% منهم، وكذا 1,662,675 مدخراً ، بمحفظة قروض إجمالية تبلغ قيمتها حوالي 34 مليار ريال نهاية فبراير 2021، وبمتوسط قرض قدره 480,454 ريالاً يمنياً (كما هو موضح في الجدول رقم 5).

وتصبو حاضنات الأعمال إلى تحقيق العديد من الأهداف، والتي منها:

1) المساعدة على إقامة مشاريع إنتاجية أو خدماتية تعمل على تقديم خدماتها للمجتمع والعمل على تهيئة المناخ المناسب وتوفير كافة الإمكانيات والتي تعمل على تسهيل إقامة المشاريع.
2) العمل على ربط المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة مشتركة بين هذه المشاريع والمشاريع الموجودة أصلاً، ويمكن أن تعمل على ربط المشاريع المحتضنة داخل الحاضنة مع بعضها للاستفادة من خبراتها.
3) تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية من أجل تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة البطالة.
4) العمل على توطين الابتكارات والتكنولوجيا من أجل دعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى سلع.
5) العمل على مساعدة المشاريع الصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الإدارية والمالية والفنية والتي يمكن أن تتعرض لها وخاصة في مرحلة التأسيس.
6) تدريب أصحاب الأعمال على أسلوب الإدارة الجيدة وكيفية تنمية قدراتهم الإدارية.

وبشكل عام تلعب الحاضنات دوراً بالغ الأهمية في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تمثل النواة لترجمة الإبداع البشري إلى مشروعات عمل جادة ومنتجة وهي أيضاً تمثل آلية لها اعتبارها في خلق المزيد من فرص العمل.

التمكين الاقتصادي

التمكين الاقتصادي لرواد الأعمال هو العملية التي يستطيع من خلالها رواد الأعمال الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتهم وتحكمهم بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور ورأس المال والملكيات العينية، وهو ما يمنحهم في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة والتمكين الاقتصادي لرواد الأعمال هو عملية إدماج الفئات الفقيرة غير العاملة ممن فقدوا عائل الأسرة في مشروعات متوسطة أو صغيرة بهدف ضمان وجود دخل شهري منتظم مع مراعاة الخلفيات الثقافية والقدرات المهنية لهم بما يتوافق و ظروف المجتمع المحلي [23].

وقد ظهرت العديد من الجهات التي تدعم التمكين الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في اليمن مثل: صندوق تمويل الصناعات والمشروعات الصغيرة والصندوق الاجتماعي للتنمية والجهات الأخرى التي تقدم التمويل بضمانات معينة، مثل: بنك الأمل للتمويل الأصغر، ومؤسسة آزال للتمويل الصغير والأصغر، والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر وغيرها. من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ ان عدد القروض المصدرة في اكتوبر ارتفعت من 3068 الى 3451 في نوفمبر 2021، بنسبة زيادة بلغت 12.5% ، في حين ان قيمة القروض المصدرة انخفضت من 5.4 مليار ريال الى 4.6 مليار ريال بنسبة تراجع بلغت (15.4%-) ، ويرجع ذلك نتيجة الى انخفاض متوسط القروض من 1.8 مليار ريال في اكتوبر الى 1.3مليار ريال في نوفمبر 2021.[24]

[23] http://elsada.net/105889/
[24] متوسط القرض =قيمة القرض المصدر للشهر/ عدد القروض المصدرة للشهر

جدول رقم (6): عدد وقيمة القروض المصدرة من برامج التمويل الأصغر خلال شهري أكتوبر، نوفمبر 2021م

البرنامج	عدد القروض المصدرة		قيمة القروض المصدرة بالمليون ريال	
	شهر أكتوبر	شهر نوفمبر	شهر أكتوبر	شهر نوفمبر
بنك اليمن والكويت	51	47	1279	394
برنامج آزال	211	247	311	332
بنك الكريمي	855	834	2255	2173
برنامج الإتحاد	116	100	99	92
المؤسسة الوطنية	170	233	145	157
برنامج التضامن	211	250	446	446
بنك الأمل	796	1214	239	394
برنامج حضرموت	194	163	148	181
مؤسسة نماء	464	363	493	411
الإجمالي	3,068	3,451	5,415	4,580

المصدر: https://smed.sfd-yemen.org/index.php/ar/pointers/2019-02-06-12-11-39

وبناء على الشكلين (15، 16) يتضح تنافس برامج ومؤسسات التمويل الأصغر نحو تقديم التمويل لرواد المشروعات الصغيرة مما ينعكس أثره إيجاباً على مستوى التمكين الاقتصادي للأفراد وقد بلغ إجمالي القروض المصدرة خلال شهري نوفمبر وأكتوبر من العام 2021 نحو 6519 قرضاً فيما بلغ إجمالي قيمة القروض المصدرة خلال الشهرين نحو 9,995 مليون ريال.

شكل رقم (15): إجمالي عدد القروض المصدرة ونسبتها من برامج التمويل الأصغر خلال شهري أكتوبر، نوفمبر 2021م

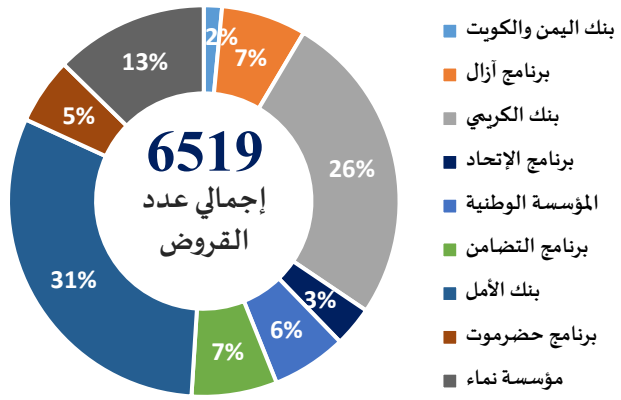

شكل رقم (16): إجمالي قيمة القروض المصدرة ونسبتها من برامج التمويل الأصغر خلال شهري أكتوبر، نوفمبر 2021م

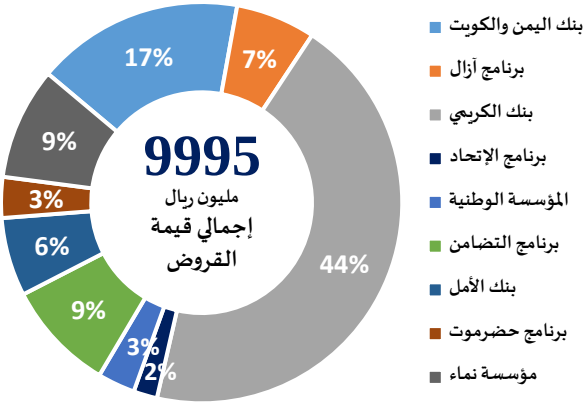

المصدر: https://smed.sfd-yemen.org/index.php/ar/pointers/2019-02-06-12-11-39

كما يتضح من الشكل (17) أن بنك اليمن والكويت يحتل المرتبة الأولى من حيث متوسط نصيب المشروع الواحد من قيمة القرض المصدر بنحو 17.1 مليون ريال برغم من أنه يعتبر الأقل من حيث عدد القروض حيث يشكل نحو 2% من إجمالي عدد القروض المصدرة، ويظهر الدور الأكبر لبنك الكريمي الذي يقدم قروض لنحو 26% وبقيمة تصل إلى نحو 44% من إجمالي قيمة القروض حيث يبلغ متوسط نصيب المشروع من القرض نحو 2.6 مليون ريال، أما بنك الأمل فإنه يقدم القروض لشريحة كبيرة من المشاريع لكن بقيم قليلة حيث تصل مساهمته في عدد القروض المصدرة إلى 36% بينما لا تتعدى مساهمته في قيمة القروض بنحو 6% ويصل متوسط نصيب المشروع من القرض في بنك الأمل حوالي 300 ألف ريال.

شكل رقم (17): متوسط نصيب المشروع الواحد من القرض الممنوح خلال نوفمبر واكتوبر من العام 2021 (مليون ريال يمني)

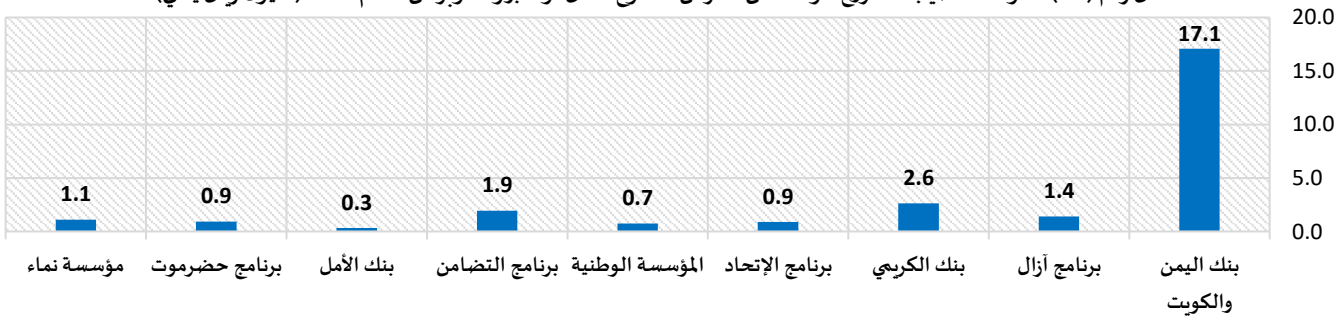

المصدر: https://smed.sfd-yemen.org/index.php/ar/pointers/2019-02-06-12-11-39

بيئة الأعمال

تتكون بيئة الأعمال من كل تلك الأشياء الخارجية التي تتعرض لها والتي قد تتأثر بها بشكل مباشر أو غير مباشر حيث تحتوي البيئة على العوامل الخارجية التي تخلق الفرص والتهديدات للأعمال، وهذا يشمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجيا والظروف، من الواضح جداً أن بيئة الأعمال هي مزيج من العوامل الخارجية المعقدة والديناميكية وغير القابلة للسيطرة والتي يجب أن يتم تشغيل العمل فيها. وتشير نتائج مؤشر بيئة أداء الأعمال لعام 2020 الموضح في الشكل رقم (18) إلى أن اليمن احتلت المرتبة 187 من بين 190 دولة حيث سجلت نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020 لليمن 31.8 درجة.

حيث أن المؤشرات الفرعية تظهر أن هناك حاجة ماسة للعمل على تحسين مرتبة اليمن في العديد من المؤشرات أبرزها الحصول على: الائتمان، استخراج التراخيص، وهو ما يسهم في تشجيع ودعم ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن.

شكل رقم (18) : مرتبة اليمن في مؤشرات تقرير بيئة أداء الأعمال للعام 2020 من 190 دولة مشمولة في التقرير

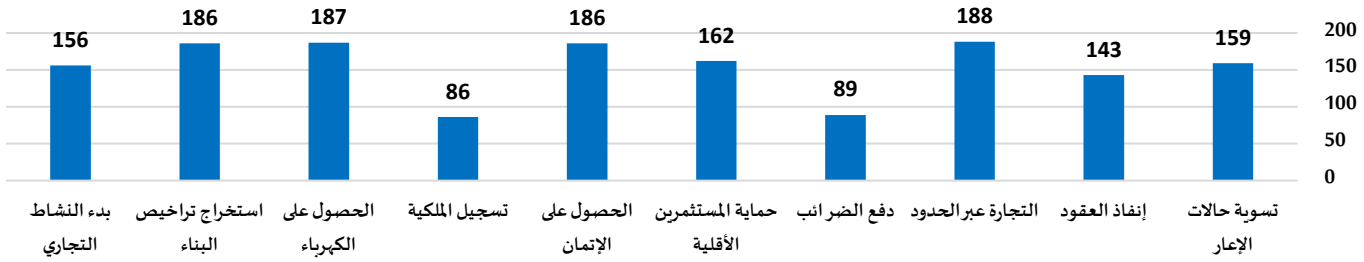

المصدر: WORLD BANK GROUP, Doing Business 2020 Yemen, Rep.

خامساً جهود دعم المنشآت الصغيرة والأصغر

تعد المنشآت الأصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال جزءا حيوياً في الاقتصاد اليمني من حيث توفير الخدمات والسلع الأساسية وكذلك توفير فرص العمل، فمن خلال تنميته هذا القطاع ساهم وبشكل واضح في توفير مصادر الدخل للعديد من السكان منهم الشباب والشابات خاصة خلال الحرب، فعلى الرغم من التحديات التي واجهت هذا القطاع حتى ما قبل الحرب إلى أن ثمة إصلاحات ساهمت لدعم هذا القطاع المتمثلة في تسجيل الأعمال وتخفيض متطلبات رأس المال للبدء بالمشاريع، إضافة إلى تخفيض ضرائب الشركات بشكل كبير، الحد من المنازعات المتعلقة بالعقارات وفتح سوق الخدمات البنكية الإسلامية وإنشاء السجل الائتماني[25]. إضافة إلى جهود تتعلق بالجوانب التشريعية والمؤسسية على النحو التالي:

1. الجهود التشريعية

على الرغم من أنه لا يوجد مسوغ قانوني منفصل ينظم عمل المنشآت الصغيرة والأصغر ويحدد الجوانب القانونية لها مع التعريف بالتسهيلات والإعفاءات التي تتحصل عليها إلا أنه القوانين المتعلقة بالتجارة ومنها قانون الشركات التجارية رقم (22) للعام 1997، وقانون الاستثمار رقم (22) للعام 2002 يحدد نظام عمل منشآت القطاع الخاص والإعفاءات والتسهيلات المقدمة للمشاريع المنشأة بشكل عام ومنها المنشآت الصغيرة والأصغر، عدا قانون الصناعة رقم (20) لسنه 2010 والذي أشار صراحة للصناعات الصغيرة في الفصل السادس والذي تشير فيه المادة رقم (13) إلى إعداد الدراسات والخطط والبرامج الهادفة إلى تطوير الصناعات الصغيرة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتشجيع تكوين الجمعيات التعاونية الصناعية وتقديم الحوافز والمزايا لها، كما تشير المادة رقم (14) إلى إنشاء لجنة من الأجهزة الحكومية والمؤسسات والمنظمات المتخصصة غير الحكومية تتولى تنمية مشروعات الصناعات الصغيرة، وفي المادة (15) تخصص وزارة الصناعة والتجارة 20% من أراضي مشروعات المناطق والمجمعات الصناعية المخصصة وفقاً للمادة الخاصة بالمناطق الصناعية في الفصل الخامس من هذا القانون لمشروعات الصناعات الصغيرة. إضافة إلى القرار الوزاري رقم (163) للعام 2009 الصادر من وزارة الصناعة والتجارة والذي يحدد فيه تصنيف المنشآت الصناعية حيث تعد منشأة صغيرة عند يكون عدد العمال فيها ما بين 4 – 9 أشخاص، وبرأس مال ما بين مليون إلى عشرين مليون ريال يمني، بينما تصنف المنشأة على أنها صغيرة جدا عندما يقل فيها العمال عن ثلاثة أشخاص ويكون رأس مالها أقل من مليون ريال.

وفيما يتعلق بالجانب التمويلي فقد تم إصدار قانون بنوك التمويل الأصغر رقم (15) للعام 2009 وذلك لتقديم الخدمات المصرفية للأسر وصغار المزارعين والمشاريع الصغيرة والأصغر في الحضر والريف، وتوفير فرص متساوية لجميع الفئات المستهدفة وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع وتوفير التمويل المناسب للشرائح المستهدفة عن طريق تقديم التسهيلات المالية للفقراء التي تسهم في الحد من البطالة والفقر.

وفي إطار الجهود التمويلية للمنشآت الصغيرة والأصغر بدأت صناعة التمويل الأصغر في اليمن 1997 من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث تم إنشاء خمسة برامج تمويل أصغر في المناطق الريفية، وبدأت مرحلة جديدة عام 2000 من خلال إنشاء برامج حضرية، جاء التحول الأول لبرنامج التمويل الأصغر في أكتوبر 2002 من خلال تشكيل الأمناء للمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، بعد ذلك وخلال العام 2006 أنشأ بنك التضامن الإسلامي الدولي برنامجاً لخدمة المشاريع الصغيرة والأصغر والذي يقدم قروضاً للمشاريع الصغيرة والأصغر، وفي العام 2008 بدأ بنك الأمل للتمويل الأصغر عملياته في دعم التمويل الأصغر في اليمن كأول بنك متخصص في الخدمات المالية الصغيرة والأصغر، وفي العام 2010 أسس الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة اليمن للتمويل الأصغر كأول شبكة محلية للتمويل الأصغر في اليمن والتي تهدف إلى تقديم المساعدة الفنية لكافة مؤسسات التمويل الأصغر وتبادل المعلومات والترويج لقطاع التمويل الأصغر لرفع كفاءته[26].

[25] مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن ، Rethinign Yemen's Economy , 2018

[26] شبكة اليمن للتمويل الأصغر، تاريخ صناعة التمويل الأصغر.

2. الجهود المؤسسية

من الناحية المؤسسية تدعم وزارة الصناعة والتجارة وصندوق تنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة التابع لها على تعزيز القدرة التنافسية ونمو مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة لهذا الصندوق حيث شكلت العديد من الكيانات المؤسسية في مجال دعم هذا القطاع. وتقوم وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالدور الأكبر بدعم قدرة المنشآت الصغيرة والأصغر على الحصول على خدمات تطوير أنشطة الأعمال، بما في ذلك الاستشارات والخبرة الفنية والتدريب.

الصندوق الاجتماعي للتنمية

وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

أسس الصندوق وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بهدف توفير إمكانية الحصول على خدمات مالية متنوعة ومستدامة في معظم المناطق الحضرية والريفية، وتقديم خدمات غير مالية متنوعة ومستدامة لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر وللعاملين فيها، والمساهمة بشكل فعال في تطوير بنية تحتية مساندة لنمو وتطوير صناعة التمويل الأصغر في اليمن[27]. إضافة إلى تقديم تعويضات عينية للمقترضين المتضررين من الحرب عبر مؤسسات التمويل وشبكة اليمن للتمويل الأصغر، شريطة أن يستمر النشاط المتوقف لمدة سنة ونصف على الأقل، وتقديم منح مالية تغطي جزء من المصاريف التشغيلية كتعويض جزئي للخسائر المالية التي تكبدتها مؤسسات التمويل، ومواصلة تقديم القروض لمؤسسات التمويل مع إعادة جدولة القروض السابقة وتمديد فترة سدادها. وإلغاء الفوائد من قبل الصندوق الاجتماعي حيث أصبحت قروضاً بيضاء منذ عام 2015[28]. حيث بلغ عدد المدخرين النشطين حتى العام 2021 (1,662,675) في الوحدة، بينما وصل عدد المقترضين النشطين (89,733) .

شكل رقم (19): عدد المقترضون النشطون حتى فبراير 2021

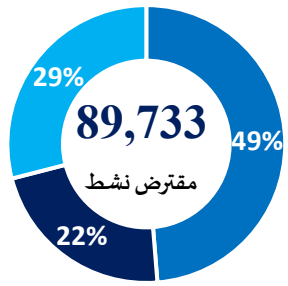

شكل رقم (20): العدد النشط للمدخرين

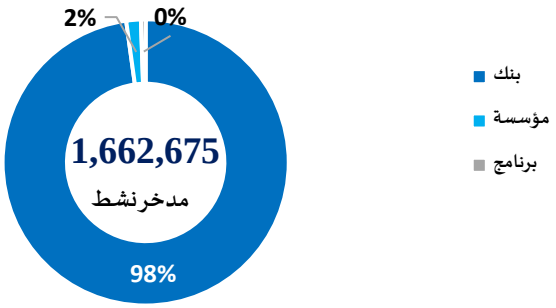

المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية، فبراير 2021، https://smed.sfd-yemen.org/index.php/en/blog-4/financial-indicators-2

وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

وهي وحدة تابعه للصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن والتي تأسست عام 2005م وتتمتع الوكالة بالاستقلالية المالية والإدارية. والتي تعمل على خلق فرص العمل واستهداف أكبر عدد من المستفيدين، وتركز بشكل رئيس على المشاريع التنموية وربطها بالعمل الإنساني، وتسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال اتباع "استراتيجيات مبتكرة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والأصغر باتباع منهج تنمية السوق، وتماشيا مع هذا النهج تسعى تدخلات الوكالة إلى بناء وتيسر القدرات الاقتصادية والتقنية لأطراف القطاع الخاص التي يحركها السوق، بما في ذلك الشركات الصغرة والمتوسطة الحجم [29]. وتسعى أيضاً إلى تحفيز دور الجهات الداعمة للقطاع (الغرف التجارية، المؤسسات والجمعيات الخاصة) لتنظيم الرحلات الاستكشافية ومساعدة مزودي الخدمات لتطوير المهارات المرتبطة بها ببرامج تدريبية إدارية وكذلك مساعدة الغرف التجارية في تقديم الخدمات الاستشارية والتقنية للمنشآت الصغيرة[30].

بنك الأمل للتمويل الأصغر

ويعد أول بنك متخصص في التمويل الأصغر في اليمن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث أنشئ بقانون رقم (23) لسنة 2002، وبدأ بمزاولة نشاطه رسمياً في يناير 2009 تحت إشراف ورقابة البنك المركزي اليمني. ويعتبر بنك الأمل مؤسسة مالية غير ربحية (لا توزع أرباحاً للمساهمين)، تسعى من أجل توفير خدمات مالية مستدامة للفئات الفقيرة في اليمن، وذوي الدخل المحدود والمنخفض - خصوصاً أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر - من خلال تقديم خدمات مالية شاملة تتناسب مع احتياجاتهم من تمويلات، وادخار، وتأمين، تحويلات داخلية وخارجية، صرافة، ودفعات نقدية حيث بلغ عدد المقترضين النشطين 34,749 (عدد الذكور 23,635 والإناث 11,114) تبلغ نسبة الشباب المقترضين حوالي 35% من إجمالي عدد المقترضين، في حين يبلغ عدد أفراد الأسر المستفيدة (274,285)[31].

---

[27] دليل برامج ومؤسسات التمويل الأصغر، 2014، المركز الوطني للمعلومات، اليمن.

[28] صناعة التمويل الأصغر، العدد 36 من نشرة المستجدات الاجتماعية والاقتصادية 2018، اليمن.

[29] وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر

[30] دليل برامج ومؤسسات التمويل الأصغر، 2014، المركز الوطني للمعلومات، اليمن.

[31] https://alamalbank.com/about-us بنك الامل للتمويل الأصغر.

شبكة اليمن للتمويل الأصغر

هي مؤسسة غير ربحية (NGO) قائمة على العضوية تم تسجيلها لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في تاريخ 31 أغسطس 2009م كمنظمة غير حكومية. وتتكون الشبكة من 21 عضواً ما بين مؤسسات وبنوك وشركات وبرامج التمويل الأصغر. وكونها مؤسسة قائمة على العضوية تم تحديد مجال عملها في التدريب وبناء القدرات وتبادل المعلومات والشفافية والبحوث والترويج لقطاع التمويل الأصغر. ومن خلال تنفيذها لمثل هذه الأنشطة ستخلق أرضية لمؤسسات التمويل الأصغر للعمل والنمو وزيادة نطاق الخدمات ورفع مستوى التوعية والجودة في قطاع التمويل الأصغر لتقديم الدعم للمحتاجين والفقراء في المجتمع والأسر ذات الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-30 سنة وكذلك النساء[32].

المؤسسة الوطنية للتمويل

تعمل المؤسسة الوطنية للتمويل في التمكين الاقتصادي ودعم أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر منذ 2003م. وتسعى لتكون مصدر التمويل وأداة النمو والتطوير لتمكين المجتمع اقتصادياً بمجموعة من الخدمات المالية كالادخار والتمويل والتأمين وكذلك الخدمات غير المالية كدراسات الجدوى والتدريب والمتابعة. الوطنية للتمويل تدير محفظة استثمارية وزراعية حيث تدعم المشاريع الصغيرة سواء أكانت حرفية أو خدمية أو تجارية، ويتمثل هذا الدعم في تمويل مشاريع فردية تصل إلى (5,000,000) ريال بضمانات ميسرة بحيث تتناسب مع حجم القرض واستخداماته، ويلبي هذا القرض احتياجات العملاء اصحاب الأنشطة الاقتصادية بما يتناسب مع القدرات الأساسية لهم و دورة السداد لهذا القرض شهرية[33].

حاضنات الأعمال

تعتبر أحد الحلول الجوهرية التي تدعم استقرار عمل هذه الكيانات الصغيرة ومتوسطة الحجم لأنه يكسبها إمكانات خاصة تمكنها من تحقيق درجة مرتفعة من الاستقرار الاقتصادي، إلا أنها تعد قليله في اليمن حيث تم إقامة عدد من المبادرات خلال الحرب كحضانات أعمال منها: كيان وكاركير وكذلك مؤسسة رواد للأعمال.

بالإضافة إلى ما سبق فهنالك بعض الجهود والمبادرات على مستوى التمويلات لدعم المشاريع الصغيرة والأصغر منها:

1- برنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر.
2- مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي.
3- برنامج آزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي.
4- مؤسسة نماء للتمويل الصغير والأصغر.
5- شركة الأوائل للتمويل.
6- برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر – اتحاد نساء اليمن، ابين.
7- برنامج حضرموت للتمويل الأصغر.

شكل رقم (21): نسبة فروع قطاع مؤسسات التمويل الأصغر حتى فبراير 2022

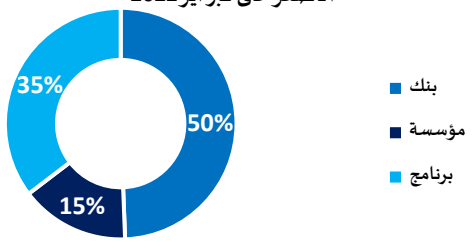

المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية، فبراير 2021،
https://smed.sfd-yemen.org/index.php/en/blog-4/financial-indicators-2

3. الجهود الإقليمية والدولية

1- مشروع BRAVE لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأصغر : يعتبر مشروع The Business Resilience Assistance for Value-Adding Enterprises (Brave) للبنك الإسلامي للتنمية من أهم المشاريع والتدخلات الطارئة والمستعجلة الذي يقدم الدعم الفني إضافة إلى الدعم المالي والذي يصل إلى 15 ألف دولار لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والرائدة في عدد من القطاعات الحيوية والتي تتمثل في القطاع الصحي، الزراعي، السمكي، الأغذية، وقطاع الملابس، وذلك حماية لها من الانهيار ودعماً للصمود خلال الحرب الدائرة خاصة مع تزايد وتيرة تدهور المشاريع.

وقد بدأ مشروع Brave مع نهاية العام 2016 بتقديم منح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بإجمالي ما يقارب تسعة مليون دولار وذلك عبر البنوك المحلية وبالتنسيق مع وكالة المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS)؛ الوكيل التنفيذي المحلي للبنك الإسلامي للتنمية. وحتى أغسطس للعام 2020 تم تقديم دعم فني لـ 620 منشأة، المئآت تلقت منحاً تمويلية. وبشكل عام فقد بلغ إجمالي استثمارات مشروع BRAVE المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 21.6 مليون دولار.

وخلال العام 2021 اقتصر مشروع BRAVE على دعم رائدات الأعمال (BRAVE WOMEN) وبحيث ينفذ المشروع على ثلاث مراحل تبدأ بتدريب المستفيدات على خطة استمرارية الأعمال، مروراً بتقديم منحة مالية لكل مستفيد ومستفيدة ما بين 5,000 دولار إلى 15,000 دولار تمثل 50% من خطة التطوير، وينتهي بتقديم الدعم الفني ومراقبة التطور، وأدلت النتائج بأن 88% بشكل عام من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأصغر ذات نتائج إيجابية عالية جداً وبشكل خاص 79% من المشاريع التي تقودها النساء ذات نتائج إيجابية.[34]

2- دعم تطوير الاستراتيجية الوطنية للمنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر 2011-2021 من قبل مشروع تطوير القطاع الخاص الممول من قبل GIZ والتي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لقطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر من خلال تحويل قطاع الصناعة في اليمن من صناعة قائمة على الموارد وتهيمن عليها الشركات العائلية ومسيطرة على السوق إلى صناعه قادرة على المنافسة والمرتبطة بارتفاع القيمة المضافة والتوجه نحو التصدير بقيادة منشآت حديثة[35].

---

[32] http://yemennetwork.org/ شبكة اليمن للتمويل الأصغر.
[33] https://nmfy.org/ar/loans-products/nmf-small-business-loan الوطنية للتمويل.
[34] Business Resilience Assistance for Value-adding Enterprises (BRAVE) January 2021
[35] الاستراتيجية الوطنية للمنشئات المتوسطة والصغيرة والأصغر، وزارة الصناعة والتجارة 2012.

3- قطعت الجهات المانحة الناشطة في مجال تمويل وتنمية القطاع الخاص مراحل مختلفة على طريق إعادة النظر في استراتيجياتها ومشروعاتها المقررة. وقدم العديد من المانحين مساعدة لتنمية القطاع الخاص والقطاع المالي، حيث يسهم عدد منهم في تمويل أنشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية بما في ذلك تمويل الصندوق لمؤسسات الأعمال الصغيرة والصغرى، والخدمات، والأنشطة التدريبية، وقد أجرى البنك الدولي طوال عام 2012 سلسلة من المشاورات مع الجهات المانحة العاملة في مجال تنمية القطاع الخاص من أجل تنسيق الجهود والتعرف بشكل أفضل على ما يضيفه البنك من قيمة إلى هذا القطاع. ومن بين المبادرات الرئيسة المتوافقة أو المكملة لهذا المشروع صندوق الفرص الاقتصادية، ومشروع الاتحاد الأوروبي للتمويل الصغير، وبرنامج الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لتنمية القطاع الخاص، ومشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشغيل الشباب، وأعمال المساعدة الفنية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية مع بنوك التمويل الأصغر، وغيرها من المبادرات[36].

4- يقوم البنك الدولي بالكثير من الأعمال التحليلية والمساعدة الفنية في القطاع المالي والقطاع الخاص باليمن، بما في ذلك تقييمات البنك لمناخ الاستثمار، والتقييم السريع الذي أجراه البنك في عام 2012 لآثار أزمة 2011 على مؤسسات الأعمال الخاصة، وتقارير ممارسة أنشطة الأعمال، والدراسات المتعلقة بسوق تمويل المنشآت الصغيرة والصغرى، فضلاً عن تقديم المساعدة الفنية المتعلقة بالقطاع المالي ومناخ الأعمال، وخلصت هذه الأعمال إلى تشخيص القيود التي تعوق بيئة العمل التجاري والعوامل التي تسهم في ضعف قدرة القطاع الخاص اليمني على المنافسة[37].

5- قدمت مجموعة البنك الدولي مساندة للقطاع الخاص خلال الحرب بوصفها وسيلة بالغة الأهمية الاستهداف لتحقيق القدرة على الصمود والتنمية المستدامة، والتي غالبًا ما يغفل تناولها في ظل الاستجابة الإنسانية التقليدية حيث ساند المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات تسع مؤسسات تمويل أصغر مستهدفة، حيث استفاد منها 11,775 منشأة صغيرة ومتوسطة بطريقة غير مباشرة، وقدمت منحة مباشرة إلى 2,655 منشأة صغيرة ومتوسطة، وأعفتها من ديون مستحقة، وساندت إعادة تأهيل هذه المنشآت، وأسهمت في زيادة القوة الشرائية. كما قدمت مجموعة البنك الدولي مساعدة جوهرية إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية باليمن من خلال إعداد برنامج لضمانات الائتمان الجزئية)، وبرنامج ضمان القروض، وقد مكنت مساندة مجموعة البنك الدولي برنامج ضمان القروض من التوقيع على اتفاقات شراكة مع ستة مؤسسات وبنوك للتمويل الأصغر: (الوطنية للتمويل الأصغر وآزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي)، وسمحت بتقديم القروض إلى أكثر من 153 منشأة صغيرة ومتوسطة. وتدعم مؤسسة التمويل الدولية العديد من مؤسسات التمويل المؤسسات المحلية في تحولها إلى بنك مرخص. كما تعد مؤسسة التمويل الدولية أيضا تسهيلا لتقاسم المخاطر، لتعزيز إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تستعمل الطاقة الشمسية. وكان للمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية والتحليلية محكمة التوقيت للمؤسسة الدولية للتنمية لتصميم عمليات مجموعة البنك الدولي، ومكنت من زيادة المساندة المقدمة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص باليمن. كما ساندت مؤسسة التمويل الدولية هذه الجهود عن طريق بدء برنامج حوكمة الشركات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي يقدم للشركات العائلية تدريبًا على حوكمة الشركات، من خلال المعهد اليمني للمديرين. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية، منذ عام 2017، مع شركاء تنمية آخرين، على إعداد تسهيل تمويل التجارة لمساندة الواردات اليمنية من السلع الغذائية الأساسية عبر البنوك المحلية. وقد اتسمت العملية بالصعوبة نظراً لمحدودية مشاركة البنوك الدولية، والآلية الحالية التي تدار بها الواردات الغذائية. ولكن في ظل تجدد الاهتمام، ستستمر مؤسسة التمويل الدولية في الوقوف على سبل لمساندة التسهيل المقترح بمساعدة من المانحين الثنائيين والحكومة اليمنية. وستكون زيادة مشاركة القطاع الخاص عاملا أساسيًا لمساندة مصادر كسب الرزق والإنعاش الاقتصادي الأساسي[38].

سادساً التحديات والمعوقات

1. ريادة الأعمال

- قصور في عدد مراكز ريادة الأعمال (الحاضنات) على مستوى اليمن ومحدودية انتشارها.
- تفتقر مراكز الريادة (الحاضنات) إلى الحصول على كافة الدعم المطلوب من المجتمع المحلي.
- قله النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع.
- عدم وجود التعاون بين الحكومة والجامعات والمراكز البحثية والقطاع الخاص في إنشاء ودعم حاضنات الأعمال المنوعة وتقديم التوفير المناسب لها والعمل على تطوير الخدمات التي تقدمها للمشروعات المختلفة.
- ندره وجود دراسات محلية سابقة محلية تتناول دور ريادة الأعمال في اليمن في تنمية المشروعات الصغيرة في اليمن.
- لا يوجد رعاية واهتمام من قبل الحكومة لتطوير حاضنات الأعمال.
- محدودية انتشار نشاط ريادة الأعمال في اليمن.
- تدني حصة السكان التي تتراوح أعمارهم ما بين 18-64 سنة والذين يملكون ويديرون نشاط أعمال.
- انخفاض مستوى التحصيل التعليمي لرواد الأعمال قياسا إلى المعايير العالمية.
- انعدام السياسات الفعالة لبناء القدرات في مجال ريادة الأعمال والقدرات الإنتاجية.
- انحصار نشاط ريادة الأعمال على المشروعات متناهية الصغر دون التوسع في نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

---

[36] المشروع التجريبي لتنشيط مؤسسات الأعمال والتوظيف 20 ديسمبر 2012، وثيقة المشروع، البنك الدولي، اليمن.
[37] المصدر السابق.
[38] مذكرة المشاركة القطرية بشأن الجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين 2020- 2021 المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية ، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

2. المشروعات الصغيرة والمتوسطة: وتشمل ما يلي

ا- معوقات متعلقة بالمحيط الداخلي، وهي:

- المعوقات الأمنية المرتبطة بظروف الصراع والحرب والتي لا تحفز رواد الأعمال للبدء بأنشطة تجارية تتطلب على وجه الخصوص عملية استيراد تستغرق وقت أطول وتكاليف أقل.
- معوقات تتعلق بالموارد البشرية (عدم كفاءة الإدارة: كون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدار بواسطة صاحبها الذي يتخذ جميع القرارات الهامة).
- معوقات تتعلق بالمواد الأولية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستفيد من الامتيازات والخصومات التي تمنح عند شراء بعض المواد الأولية لاحتياجاتها المحدودة).
- وجود معوقات تتعلق بالحصول على المواد الأولية نتيجة لقصور في التمويل.
- عدم وجود أجهزة مختصة تتولى القيام بعمليات الاستيراد لصالح هذا النوع من المؤسسات.

ب- معوقات المتعلقة بالجانب التمويلي:

- معقوقات تتعلق بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع.
- معوقات تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات الممولة أو المانحة للائتمان، فضلا عن عبء الفوائد حيث تشترط البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من القروض ضمانات تتجاوز قيمتها نسبة 150 % من قيمة القرض.

ج- معوقات إدارية:

- غياب الهياكل التنظيمية والإدارية واللوائح الداخلية المنظمة لعمل كافة المفاصل الوظيفية وعدم تحديد المسؤوليات، وهذا يرجع إلى جهل أصحاب هذه المؤسسات بأسس التنظيم بشكل عام.
- عدم وجود بيانات تفصيلية عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن وإن وجدت تلك البيانات فهي غير دقيقة.
- عدم وجود توجه استراتيجي شامل رسمي ومجتمع وقطاع خاص في إطار مؤسسة واحدة لتنمية المشاريع والمنشئات الصغيرة والمتوسطة رغم أهميتها في التشغيل وتقليص البطالة والفقر ورفع النمو الاقتصادي.
- معظم المنشآت الصغيرة في اليمن عبارة عن قطاعات غير منظمة (غير مسجلة لدى الجهات الرسمية المعنية)؛ علاوة على تسجيلها لدى القطاع الخاص (الغرف التجارية والصناعية).
- تركز معظم المنشآت الصغيرة في نشاط: (التجارة – قطاع الخدمات الصحية – الصناعات التحويلية) والذي يؤدي هذا التركيز إلى إنشاء عدد كبير من المنشئات المماثلة مما يزيد من درجة المنافسة فيما بعضها وانخفاض معدلات العائد مما يعكس عدم وجود استراتيجية ائتمانية شاملة لتنمية المنشآت.
- عدم اتخاذ سياسات حكومية لترشيد ضعف الثقة في البيئة الاستثمارية.
- تدنى مستوى المهارات لدى العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- قصور في الوعي المالي والمصرفي.
- ضعف الرابط مع المنشآت الصناعية الكبيرة.
- تدني القدرة التنافسية بالإضافة إلى محدودية برامج التأهيل والتدريب وضعف برامج الدعم المحلي.
- تحديات تمويلية: تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل اللازم، مشاكل في الحصول على التكلفة الاستثمارية المناسبة للمشروع، مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع، مشاكل تتعلق بالضمانات التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان فضلا عن عبء الفوائد؛ وفي حالة توفرها فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية إضافة إلى صرامة الضمانات.
- تحديات متصلة بالإجراءات التنظيمية والقانونية: وتشمل الصعوبات الإجراءات والتعقيدات الادارية الخاصة بالإنشاء والتسجيل، الترخيص، التشغيل، الضرائب، تراخيص التصدير والاستيراد وغيرها من التعليمات.
- تحديات فنية: صعوبة الحصول على رأسمال المادي مثله مثل رأس المال البشري نتيجة محدودية مواردها.
- تحديات تسويقية: تتمثل في انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار، تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو بفعل انخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق آسيا التي غزت معظم الأسواق الدولية، عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق، انخفاض جودة المنتجات في عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يصعب عملية تسويقه.

كل تلك العوامل عكست بظلالها إلى ما يلي:

- عجز المقترضين عن السداد، وارتفاع محفظة القروض في خطر.
- تدهور الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر وتعقيد ضمانات منح القروض وتقليص الإقراض.
- زيادة معدلات البطالة والفقر.

- شحة السيولة النقدية لدى مؤسسات التمويل الأصغر نتيجة إلى عدم انتظام سداد العملاء للقروض، وانخفاض إيداعات العملاء، وصعوبة سحب مؤسسات التمويل الأصغر من حساباتها لدى البنوك التجارية.
- أثر تدهور سعر الصرف على عملاء التمويل الأصغر من حيث: انخفاض القيمة الحقيقية للقرض وعدم جدواه لإقامة مشروع - ارتفاع تكلفة تشغيل مشاريع العملاء - انخفاض القوة الشرائية وتدني الطلب على منتجاتهم علاوة على تدني العائدات والعجز عن سداد أقساط القروض.
- التعرض لأزمات معقدة في آن واحد مثل أزمة الطاقة (الوقود والكهرباء)، أزمة سعر الصرف، أزمة المرتبات، أزمة السيولة، وتصاعد التضخم، فضلا عن انقسام السلطة النقدية مما نجم عنه زيادة نفقات التشغيل بالتزامن مع انخفاض الإيرادات، وبالتالي تدني الربحية والكفاءة الإنتاجية لمؤسسات التمويل.
- تراجع دور مؤسسات التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة أثناء فترة الحرب والصراع، مما يؤثر سلبياً على قضايا حيوية في الأسر التي تعولها المرأة مثل: الأمن الغذائي وسوء التغذية وعمالة الأطفال والوصول إلى التعليم والصحة.
- ما زالت مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن دورها محدود في تقديم القروض للفقراء نتيجة لمحدودية الدعم المقدم من المانحين لقطاع التمويل الأصغر في إطار برامج الاستجابة الإنسانية بهدف تمكين الفئات الأشد فقراً وتضرراً من تأمين سبل العيش المستدام.
- تواضع رأس مال المشروعات الصغيرة لانخفاض رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي لا تعتبر أصول هذه المنشآت كفاية لتقديمها كضمان للمصارف للحصول على تمويل.

سابعاً السياسات والتدخلات ذات الأولوية

من المهم العمل على إيجاد مستقبل مشترك لرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وبالتالي لابد من:

- إصدار قانون خاص بريادة الأعمال والأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- اعتماد استراتيجية كاملة ومتكاملة لدعم ريادة الأعمال والأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- تقوية النظام المحفز لتنمية ريادة الأعمال.
- تبنى أنموذج برامج لتنمية ريادة الأعمال.

وهذا يستدعي إجراء جملة من التدخلات أثناء مراحل تطوير ريادة الأعمال، أهمها:

التحول المبكر من خلال:

- تطوير ثقافة الأطفال فيما يتصل بريادة الأعمال.
- غرس قيم ريادة الأعمال لدى الشباب (مخيمات صيفية).
- إدخال مناهج ريادة الأعمال في النظام التعليمي.

مرحلة البداية:

- قاعدة بيانات عن الفرص الاستثمارية.
- برامج تنمية وتطوير رواد الأعمال.
- حاضنات الأعمال.

مرحلة الاستدامة

- برامج فى موضوعات محددة.
- برامج تحسين الأداء.
- برامج تقديم المشورة.

برامج النمو

- استشاريو تطوير الأعمال.
- تطوير مدراء الأعمال.
- مراكز استشارات الأعمال.
- ترويج برامج الشراكة والتبادل.

وعلى مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز نموها ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن أبرز التدخلات والسياسات تتمثل بما يلي:

- قيام الجهات الرسمية في خلق بيئات تنظيمية متسقة وتتميز بالشفافية، مع تطبيق سياسات متسقة لدعم تلك المشروعات في تبني الابتكارات وتوفير فرص عمل لائقة، واكتساب أرضية ثابتة في سلاسل القيمة.
- إدراج آليات دعم الإسهامات المهمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياسات وخطط التنمية الوطنية.
- إدراج تلك المشروعات في الاقتصاد الرقمي وهو ما يتطلب نمو منصات أعمال مفتوحة وآمنة تمزج بين الفرص المادية والافتراضية.
- عكس أصوات ومطالب أصحاب تلك المشروعات في عمليات وضع السياسات على كل المستويات.
- إبلاغ أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكافة السياسات والاستراتيجيات القائمة التي تستهدف تحفيز النمو.
- الاستفادة من اتفاقيات التعاون والتجارة في دعم نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق على المستوى الإقليمي والعالمي.
- العمل على تجربة حلول تمويل مبتكرة وتوسيع نطاق تطبيقها، بما فيه العمل على بناء قدرات مستهدفة وتنظيم حملات توعية لتغيير طرق التفكير والاتجاهات في البنوك التجارية إزاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء أنظمة إيكولوجية تؤدي إلى السماح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنفاذ للأسواق والموارد المالية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص أيضا مسألة أساسيه خاصة في تعظيم دور تيسير التجارة لتحسين قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية.
- قيام اتحاد الغرف التجارية ببذل جهود متسقة من أجل خلق حوافز لشراكات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكن معارفها ومهاراتها من تقدير وتبني الابتكارات وتحسين نفاذها إلى المعرفة والشبكات.
- تعزيز قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تدريب مصممة خصيصا وتعتمد على الطلب.

و في هذا السياق من المناسب أيضاً استعراض المنهج الشامل لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدخول الاقتصاد العالمي الذي يتضمن ما يلي[39]:

- توفير تدريب مُصمم حسب الطلب وهو ما يعتبر مهماً في الدول الأقل نموا. تدريب المدراء والعاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على ريادة الأعمال وسلامة الغذاء والمعايير الاجتماعية والبيئية والمزيج التسويقي واستراتيجيات النفاذ للأسواق.
- تعتمد الخبرة الفنية في برنامج الدعم والتحديث الصناعي (IUMP) على الخبرة الدولية المعترف بها لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدعم الصناعي وتنافسية المشروعات في قطاعات التصنيع /سلاسل القيمة ذات الأولوية. توفر المشروعات المتداخلة في إطار برنامج الدعم والتحديث الصناعي المساعدة الفنية في مجموعة متنوعة من البلدان والصناعات، مما يوفر مجموعة من الخدمات للمستفيدين وتناقش دراسات الجدوى الإمكانات التنموية للمنشآت والمؤسسات والوسطاء المستفيدين والتي يمكن من خلالها استنتاج خطط العمل ذات الصلة بمرحلة التنفيذ. وتُعزز المعايير طوال فترة تنفيذ المشروع. ويَحظى المستفيدون من المشروع بالدعم خلال مشاركتهم في المعارض والمؤتمرات وفي تبادل المعرفة.
- تغطي الخدمات التي تهدف إلى تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء التجمعات والشبكات (بما يتضمن اتحاد المصدرين والمنشأ) تحليل وإنشاء أكثر الفرص والسياسات المتعلقة بالتجمعات الصناعية فاعلية وتيسير الروابط بين المشروعات من خلال تطوير التجمعات بما في ذلك الاتحادات والشبكات وسلاسل التوريد وبناء القدرات المؤسسية والقدرات على مستوى المشروع التي تتعلق بإدارة أصحاب المصلحة وتكنولوجيا الإنتاج وممارسات التسويق وإدارة الموارد البشرية والإدارة المالية، وتحديث عمليات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقليل التكاليف التشغيلية والتسويقية والنفاذ للأسواق الجديدة من خلال القيام بإجراءات جماعية مع أعضاء التجمعات.
- يؤدي دعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال مشروعات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الخاصة ببناء الأنظمة الوطنية والإقليمية لدعم التنوع الصناعي إلى توفير فرص عمل جديدة وتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- برامج تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي.: وعلى سبيل المثال من اجل الاسهام في بناء الاقتصاد الرسمي، في فيتنام قامت مشروعات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بإنشاء نظام وطني لتسجيل المشروعات أفادت 1.2 مليون من الكيانات التجارية نتج عنه تسجيل أكثر من 100 ألف مشروع. كما مكنت أيضا مكاتب تسجيل المشروعات في 63 مقاطعة من توفير معلومات دقيقة وملزمة قانونا حول الكيانات التجارية لمجتمع الأعمال والجهات الحكومية والجمهور.
- أدوات ومناهج لتقييم المشروعات وتحليل الجدوى – مثل النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى وإعداد التقارير الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكذلك الدورات التدريبية. ويمثل هذا النموذج أداة مفيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما الإصدار الرابع الجديد من النموذج الحاسوبي والذي أنجز في 2018 إلى جانب النموذج الحاسوبي الأولي فيقترح حلولا مُحسنة للتدريب المالي لتنمية المشروعات.
- البرامج الداعمة للمنظمات التي تعمل في الاقتصاد الاجتماعي أو ما يطلق عليه "القطاع الرابع" من الاقتصاد. وبالنسبة لتلك المنظمات فتكون الأهداف الاجتماعية أهم من تعظيم الأرباح. وتتبنى العديد من تلك المنظمات إدراج الفئات المستضعفة من السكان في الاقتصاد الحقيقي وتوفير منتجات وخدمات للسكان الذين يعانون من نقص الخدمات. وتهدف برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى خلق بيئة أعمال مواتية وخاصة لذلك. ويتضمن ذلك رسم خرائط للمشروعات الاجتماعية وتقديم توصيات وتحديد للوائح والسياسات المستهدفة وتقييم للأثر وقياس الأداء الاجتماعي إلى جانب أنشطة زيادة الوعي. كما يتضمن أيضا التدريب على ريادة الأعمال وأنشطة التوجيه والإرشاد وتحسين النفاذ إلى التمويل مع التركيز على الاستثمار.
- البرامج التي تساعد رواد الأعمال على التعامل مع التعقيدات البيروقراطية والحصول على معلومات مهمة عن الأعمال التجارية تساعدهم على التواصل مع السوق بأسلوب أكثر فاعلية. وتساعد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الحكومات ومؤسسات دعم المشروعات المتناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير بوابات إلكترونية على الإنترنت تتيح النفاذ المتكامل للمعلومات بالإضافة إلى إرشادات تتعلق بالأعمال التجارية على الإنترنت وهو ما يشجع رواد الأعمال الطموحين على السعي للحصول على المزيد من التدريب المتخصص والخدمات الاستشارية في المستقبل.
- منهج مُحدد الأهداف لتحسين القدرات التصنيعية واستدامتهما وإثبات الاتساق مع متطلبات السوق والربط بالأسواق وهي أمور ضرورية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمسايرة البيئة التصنيعية العالمية سريعة النمو. كما تساعد برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدول على تحليل الأداء التجاري لبعض سلاسل القيمة الخاصة باقتصاد التصدير وتوفير خدمات استشارية لإدارة المخاطر المحددة في تحليل الأداء التجاري ومساعدة جهات تقييم الامتثال لتخفيف المخاطر المحددة. ولتعزيز صادرات الدول النامية تدعم المنظمة الاعتراف المتبادل بإجراءات تقييم الامتثال بين الدول الرئيسة التي تربطها علاقات تجارية. علاوة على ذلك تقوم المنظمة بتقديم الدعم المباشر لمؤسسات الجودة من خلال تطوير مبادئ توجيهية حول الحوكمة والممارسات المهنية ومن خلال بناء قدرات الأفراد العاملين في مجال البنية التحتية الوطنية ذات الجودة.

[39] التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، 28 يونيو 2018م.

قائمة المصادر والمراجع الرئيسة

1. Business Resilience Assistance for Value-adding Enterprises (BRAVE) January 2021
2. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الاونكتاد- تقرير أقل البلدان نمواً 2018م.
3. نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، أهداف التنمية المستدامة، العدد 54، ص8، نوفمبر– 2020م.
4. الجهاز المركزي للإحصاء، فصل الصناعة، كتاب الإحصاء السنوي 2013-2019.
5. المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 40 جامعة طنطا، مصر 2021، دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى الواقع المصري)، سمر الأمير غازي عبد الحميد؛ فاروق فتحي السيد الجزار. https://caf.journals.ekb.eg/article_154771.html
6. ENTREPRENEURSHIP ECOSYSTEM, http://www.techstartupschool.com/news/entrepreneurship-ecosystem-and-its-elements.html
7. Duke-UNICEF Innovation Accelerator INNOVATING FOR EVERY CHILD , https://dukeunicef.org/
8. Duke Sanford, Top 5 Takeaways On The Importance of Entrepreneurship, MARCH 30, 2020. https://dcid.sanford.duke.edu/importance-of-entrepreneurship/
9. International Council for Small Business , Role of MSMEs and Entrepreneurship in Achieving the SDGs. Monday, September 9, 2019. https://icsb.org/msmes-entrepreneurship-sdgs/
10. منظمة العمل الدولية، قوة المشاريع الصغيرة: تحرير إمكانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، https://www.ilo.org/beirut/countries/yemen/WCMS_/lang--ar/index.htm561721
11. دراسة- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، د إخلاص الأمين- د محمد العزاني، جمعية البنوك اليمنية - صنعاء بتاريخ: 20/09/2020.
12. نوال قاسم بدحي، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مجلة جامعة البيضاء – المجلد (2) – العدد (2) اغسطس 2020م (عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الاول لجامعة البيضاء).
13. قاعدة بيانات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، 2012.
14. الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لتعداد المنشآت لعام 2004.
15. وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، مسح سريع للأعمال: تأثير الأزمة اليمنية على نشاط القطاع الخاص rapid Business Survey: IMPACT OF THE YEMEN CRISIS ON PRIVATE SECTOR ACTIVITY
16. الصندوق الاجتماعي للتنمية، جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 وتداعياتها المحتملة على قطاع التمويل الأصغر في اليمن، 2020
17. تقييم أضرار المؤسسات المتوسطة والصغيرة: في اليمن، منظمة العمل الدولي 2018.
18. منظمة الاغذية والزراعة الفاو، نشرة مراقبة السوق يونيو 2020 العدد 59 ص5.
19. World Bank, The Global Findex database 2017. https://globalfindex.worldbank.org/#data_sec_focus
20. World Bank, Financial Inclusion, Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity . https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1
21. الصندوق الاجتماعي للتنمية، فبراير 2021، https://smed.sfd-yemen.org/index.php/en/blog-4/financial-indicators-2
22. http://elsada.net/105889/
23. https://smed.sfd-yemen.org/index.php/ar/pointers/2019-02-06-12-11-39
24. WORLD BANK GROUP, Doing Business 2020 Yemen, Rep.
25. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن، 2018.
26. شبكة اليمن للتمويل الأصغر، تاريخ صناعة التمويل الأصغر.
27. صناعة التمويل الأصغر، العدد 36 من نشرة المستجدات الاجتماعية والاقتصادية 2018، اليمن.
28. المشروع التجريبي لتنشيط مؤسسات الأعمال والتوظيف 20 ديسمبر 2012، وثيقة المشروع، البنك الدولي، اليمن.
29. التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة،28 يونيو 2018م.
30. مجلة جامعة البيضاء – المجلد (2) – العدد (2) اغسطس 2020م (عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الاول لجامعة البيضاء).
31. التقرير لسنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة (28 يونيو 2018م).
32. آزال للتمويل الصغير والأصغر الاسلامي – تقرير تحليلي لمحفظة التمويل الأصغر في اليمن حتى نهاية يونيو 2019.
33. https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/yemen
34. نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، اليمن في التقارير الدولية، العدد 52،
35. مذكرة المشاركة القطرية بشأن الجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين 2020- 2021 المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار
36. الاستراتيجية الوطنية للمنشئات المتوسطة والصغيرة والأصغر، وزارة الصناعة والتجارة 2012،
37. دليل برامج ومؤسسات التمويل الأصغر، 2014، المركز الوطني للمعلومات، اليمن.
38. بنك الأمل للتمويل الأصغر، https://alamalbank.com/about-us
39. شبكة اليمن للتمويل الأصغر، http://yemennetwork.org/
40. الوطنية للتمويل، https://nmfy.org/ar/loans-products/nmf-small-business-loan
41. وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، الصندوق الاجتماعي للتنمية، https://smed.sfd-yemen.org/index.php/ar
42. صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 2019.
43. المساجدي، خالد صالح وآخرون (2020) – دور حاضنات الأعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الأعمال -المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية -ألمانيا –برلين- العدد (9).
44. الهاجري، عبد الله سعيد (2015) – دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت – بحث مقدم إلى الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية بالجمهورية التونسية- الفترة من 12- 14أكتوبر.
45. عيداروس، أحمد وأحمد، أشرف (2013) – تصور مقترح لإدارة حاضنات الأعمال بمصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مصر، المجلد 24، العدد 95.
46. الزركوش، علياء ومحمد جلال (2017) – حاضنات الأعمال في العراق بين الفكرة والتطبيق – مجلة آفاق علمية – المجلد التاسع – العدد (14).
47. صبرة، محمود ومحمد بخيت (2017) – حاضنات الأعمال ودورها في نجاح المشاريع الريادية، دراسة تطبيقية على حاضنات قطاع غزة في الفترة (2006 – 2017).
48. https://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/coronavirus.html

لمزيد من المعلومات حول موضوعات النشرة ، يمكن التواصل مع:
معلومات الاتصال
أ.كمال سلطان الخامري +967-776 027 090
kamal.alkhameri@gmail.com

هـذا الإصدار بدعم من المكتب القطري لمنظمة اليونيسف
unicef